التَّحَدِّيَاتُ الدَّاخِلِيَّةُ الَّتِي تُواجَهُ السِّلْمَ الأجْتِمَاعِي فِي الْيَمَن مِنْ وِجْهَةِ نَظَرِ الْقِيَادَاتِ الْأَكَادِيْمِيَّةِ فِي الْجَامِعَاتِ الْيَمَنِيَّةِ

الباحث: محمود أحمد حميد السراجي
كلية التربية/جامعة صنعاء /اليمن
mahalseraji@gmail.com

المُلخَّص:

يهدف البحث إلى التعرُّف على التحديَّات الداخليَّة التي تواجه السلم الاجتماعي في اليمن من وجهة نظر القيادات الأكاديميَّة في الجامعات اليمنيَّة، واستخدم البحث المنهج الوصفي المسحي، كما اعتمد على اختيار عينة قصديَّة من الخبراء المشاركين (القيادات الأكاديميَّة) بلغ عددهم (45) خبيرًا، ولغرض جمع البيانات والمعلومات استخدم البحث الاستبانة، وتمَّ تحليلها باستخدام برنامج الحقيبة الإحصائيَّة (SPSS)، وتوصل البحث إلى العديد من النتائج، من أبرزها:

1- ارتفاع المتوسطات الإجماليَّة لموافقة القيادات الأكاديميَّة (الخبراء المشاركين) في الجامعات اليمنيَّة نحو التحديَّات الداخليَّة التي تواجه السلم الاجتماعي في اليمن وبدرجة مرتفعة جدًا، وبمتوسط حسابي إجمالي (4.52)، وبانحراف معياري إجمالي (0.28)، ونسبة موافقة إجماليَّة (90.40%) من إجمالي الاستجابات لجميع مجالات البحث.

2- تفاوت ارتفاع متوسطات موافقة القيادات الأكاديميَّة (الخبراء المشاركين) في الجامعات اليمنيَّة الإجماليَّة لكل المجالات نحو التحديَّات الداخليَّة التي تواجه السلم الاجتماعي في اليمن وبمتوسط حسابي تراوح بين (4.31 – 4.75)، وبانحراف معياري تراوح بين (0.28 – 0.65)، ونسب موافقة تراوحت بين (86.20% - 95.00%) من إجمالي الاستجابات لجميع مجالات البحث.

الكلمات المفتاحيَّة: التحديَّات الداخليَّة، السلم الاجتماعي، القيادات الأكاديميَّة.

Internal Challenges Encountering Social Peace in Yemen from Viewpoints of Academic Leaders in the Yemen Universities

researcher: Mahmoud Ahmed Hamied Alseraji

mahalseraji@gmail.com

Abstract :

The study aims to define the internal challenges encountering social peace in Yemen from the viewpoints of academic leaders in the Yemen universities. The researcher used the descriptive survey approach, he depends on an intentional sample of the participant experts composed of (45) experts. For the purpose of data collection, a questionnaire has been used and then been analyzed by SPSS Program, and the study has been concluded with several results and the most prominent ones as follows: Rise of the total averages for agreeing by academic leaders, with a very high degree and the raise of averages for agreeing by academic leaders ranging in all areas.

***Keywords*:** Challenges , Social Peace , Academic Leaders.

المقدِّمة:

يُعَدُّ السلم الاجتماعي من أهم عوامل ومتطلَّبات تحقيق الاستقرار والتنمية الشاملة والمستدامة في المجتمعات الإنسانيَّة ومرتكزًا أساسيًّا في بلوغ غاياتها وأهدافها بشكل يسوده الود والوئام والتعاون، ويتطلَّب هذا ضرورة ترسيخ ثقافة الحوار، ونبذ التعصُّب والتطرُّف والتمايز بين كافة أفراد المجتمع وفئاته ومؤسساته[1]، وتعزيز ثقافة التسامح والعدالة والمساواة ونشر السلم المجتمعي، بالإضافة إلى تعزيز مبدأ تكافؤ الفرص، وعدالة توزيع الموارد، والفصل بين السلطات، واستقلال القضاء، بما يؤسِّس لترسيخ مقومات الوحدة الوطنيَّة، وتقبُّل التعدديَّة، والقبول بالآخر[2]، وعلى الرغم من ذلك لا يزال السلم الاجتماعي في معظم دول العالم ولا سيما النامية منها يواجه العديد من التحديَّات في كافَّة المجالات الاقتصاديَّة، والاجتماعيَّة، والثقافيَّة...إلخ، وهذا يتطلَّب من كافَّة المؤسَّسات والمنظَّمات الحكوميَّة والأهليَّة القيام بمراجعة خططها وآلياتها وأداء دورها ومسؤوليَّاتها في تدعيم وبناء قيم العيش المشترك وترسيخ قيم السلم الاجتماعي الداخلي بوصفه القاعدة الأساس التي تحافظ على الوحدة الوطنيَّة في الدول وتحميها من التصدُّع والانحراف في القيم الاجتماعيَّة الوطنيَّة التي تُعَدُّ من أهم متطلَّبات التماسك الاجتماعي[3].

وعلى المستوى المحلِّي فَإِنَّ مؤشّرات واقع السلم الاجتماعي في اليمن تؤكِّد جليًا تزايد حدَّة التحديَّات التي تواجه سلامة واستقرار الأفراد والشرائح الاجتماعيَّة في كل المحافظات اليمنيَّة؛ الأمر الذي أدَّى ببعض هؤلاء الأفراد والجماعات والكيانات إلى ممارسة العنف والنِّزاع، وتفشِّي بعض القيم السلبيَّة ذات النَّزعة الأسريَّة والقبليَّة والمذهبيَّة والجهويَّة التي أدَّت إلى التفكُّك والتفسُّخ في النسيج الاجتماعي الذي تزايد بسبب النِّزاعات والحروب الداخليَّة التي تؤجِّجها التدخُّلات الخارجيَّة؛ وهو ما أسهم بمزيدٍ من الإفقار واتساع رقعة البطالة وتفسُّخ القيم، واختفاء كثير من العادات النبيلة والداعمة لتماسك النسيج الاجتماعي التي انعكست أثارها في انتشار الصراعات والخلافات بين الفئات الاجتماعيَّة وعدم قبول الآخر والإضرار بالوحدة وثقافة التعايش والسلم المجتمعي[4]، وكل هذه المخاطر تمثِّل تهديدات داخليَّة للسلم الاجتماعي في اليمن؛ وهو ما يستوجب ضرورة القيام بتشخيصها ووضع المعالجات التي تحد منها وبما يساعد على تنمية قيم الولاء والانتماء، وتنشيط الهويَّة الوطنيَّة الجامعة، بما يمكِّن الأفراد والشرائح والمؤسَّسات من الإسهام في تعزيز وحماية قيم وثوابت التماسك المجتمعي، وهذا ما سعى إليه البحث.

مشكلة البحث:

مِّما لا شكَّ فيه أَنَّ السلم الاجتماعي في اليمن يواجه تحديَّات ومخاطر داخليَّة وخارجيَّة كثيرة، أسهمت في تفكُّك النسيج الاجتماعي وتفسخه وأفرزت ظواهر وممارسات سلبيَّة تهدِّد أمن واستقرار وسلامة المجتمع؛ حيث

برزت ظواهر العنف والفتن والانشقاق والفرقة والعداء بين أبناء وشرائح وفئات ومناطق اليمن؛ الأمر الذي أنتج مزيدًا من التصدُّع والصراع والاقتتال الداخلي بين أبناء الوطن الواحد والتي أثَّرت في توقُّف عمليَّة التنمية والبناء، وزعزعت أمن واستقرار وتماسك المجتمع وسلامته، وأذكت روح التعصُّب المقيت والطائفيَّة والمذهبيَّة، وأجَّجت الصراع بين مكوّناته، وأفرزت أعمال عنف وإرهاب وتخريب وتدمير للممتلكات والبنى التحتيَّة المجتمعيَّة، وغيَّبت ثقافة الحوار والتسامح وقبول الآخر[5]، ونظرًا لغياب الدراسات العلميَّة والرؤى والتوجُّهات الجادَّة للحد من تلك التحديَّات فَإِنَّهُ ينبغي على الباحثين ومؤسَّسات ومنظَّمات المجتمع الحكوميَّة والأهليَّة القيام بدورهم الوطني من خلال تقديم الرؤى والخطط والبرامج الهادفة للحد من تلك التحديَّات بما يمكِّنهم من الإسهام في ترسيخ قيم ومبادئ السلم الاجتماعي وأبعاده، وهذه مشكلة حقيقيَّة ينبغي دراستها والإسهام بتقديم رؤية علميَّة تشخِّص التحديَّات الداخليَّة للسلم الاجتماعي، من خلال استقراء آراء القيادات الأكاديميَّة في الجامعات اليمنيَّة بوصفهم الكوكبة العلميَّة القادرة على تشخيص تلك التحديَّات وتحديدها، وبما يساعد على وضع المعالجات للحد منها، وبصورةٍ أدق تتمثَّل مشكلة البحث بالسؤال الرئيس الآتي:

ما التحديَّات الداخليَّة التي تواجه السلم الاجتماعي في اليمن من وجهة نظر القيادات الأكاديميَّة (الخبراء المشاركين) في الجامعات اليمنيَّة؟

أهميَّة البحث: تكمن أهميَّة البحث في العديد من الجوانب، منها:

– إنَّ البحث يسهم في تقديم معرفة نظرية للتحديَّات الداخلية التي تواجه السلم الاجتماعي بما يساعد في وضع المعالجات التي تحد منها لما لذلك من دور في تحقيق الاستقرار والأمن والتنمية المجتمعيَّة الشاملة.

–إنَّ النتائج التي توصل إليها البحث قد تفيد القيادات وصانعي القرار والمخططين للتنمية الشاملة في كافة المؤسَّسات المجتمعيَّة الحكوميَّة والأهليَّة ومنظَّمات المجتمع المدني، من خلال تزويدهم بالمؤشرات للتحديَّات التي تواجه عمليَّة ترسيخ السلم الاجتماعي، وبما يساعدهم في مراعاتها عند القيام بالخطط والبرامج والمشاريع التي يضطلعون القيام بها.

– إنَّ النتائج التي توصَّل إليها البحث قد تفيد الباحثين والمهتمين في معالجة القضايا الاجتماعيَّة، من خلال تزويدهم بالمؤشرات للتحديَّات التي تواجه السلم الاجتماعي في اليمن وبما يسهم في إجراء مزيد من الدراسات والبحوث العلميَّة.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تشخيص وتحديد التحديَّات الداخليَّة التي تواجه السلم الاجتماعي باليمن من وجهة نظر القيادات الأكاديميَّة (الخبراء المشاركين) في الجامعات اليمنيَّة، وذلك من خلال التعرف على الأسئلة الآتية:

أ- ما التحديَّات التربويَّة والتعليميَّة التي تواجه السلم الاجتماعي من وجهة نظر القيادات الأكاديميَّة بالجامعات اليمنيَّة؟

ب- ما التحديَّات الإداريَّة والتنظيميَّة التي تواجه السلم الاجتماعي من وجهة نظر القيادات الأكاديميَّة بالجامعات اليمنيَّة؟

جـ- ما التحديَّات الاقتصاديَّة التي تواجه السلم الاجتماعي من وجهة نظر القيادات الأكاديميَّة بالجامعات اليمنيَّة؟

د- ما التحديَّات الاجتماعيَّة التي تواجه السلم الاجتماعي من وجهة نظر القيادات الأكاديميَّة بالجامعات اليمنيَّة؟

هـ- ما التحديَّات العسكريَّة والأمنيَّة التي تواجه السلم الاجتماعي من وجهة نظر القيادات الأكاديميَّة بالجامعات اليمنيَّة؟

و- ما التحديَّات المعرفيَّة والثقافيَّة والاعلاميَّة التي تواجه السلم الاجتماعي من وجهة نظر القيادات الأكاديميَّة بالجامعات اليمنيَّة؟

ز- ما التحديَّات الدينيَّة والفكريَّة التي تواجه السلم الاجتماعي من وجهة نظر القيادات الأكاديميَّة بالجامعات اليمنيَّة؟

ح- ما التحديَّات السياسيَّة والتشريعيَّة التي تواجه السلم الاجتماعي من وجهة نظر القيادات الأكاديميَّة بالجامعات اليمنيَّة؟

حدود البحث:

أ- الحد المكاني: جميع الجامعات اليمنيَّة الحكوميَّة والأهلية المعتمدة في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي باليمن.

ب- الحد الزمني: تمَّ تنفيذ البحث خلال العام الجامعي 2022/2021م.

مصطلحات البحث:

أ- التحديَّات الداخليَّة:

- "هي التهديدات والصعوبات الداخليَّة التي تواجهها دولة ما، والتي تنعكس على بيئتها الداخليَّة، وتضعف من بنيتها التحتيَّة وتؤثِّر على أجندتها المختلفة على الصعيدين الداخلي والخارجي"[6].

وتُعرَّف التحديَّات الداخليَّة إجرائيًا في البحث بِأَنَّهَا: مجموعة المؤشّرات السلبيَّة الداخليَّة أو المحليَّة التي تواجه عمليَّة ترسيخ السلم الاجتماعي والتعايش السلمي واستقرار المجتمع اليمني وأمنه.

ب– السلم الاجتماعي:

– "التزام أفراد المجتمع طوعًا لتحقيق الأمن والأمان للآخرين، والابتعاد عن أشكال العنف الماديَّة والمعنويَّة"[7].

– "التعايش والاستقرار التام بين شعوب وأعراق مناطق مختلفة نتيجة التفاهم وحسن الجوار واحترام الرأي الآخر وتقبُّل تعايش الأقليَّات مع بعضها وحل المشاكل بالاتفاق دون عنف"[8].

ويُعرِّفه الباحث إجرائيًا بِأَنَّهُ: العلاقة التي ترسِّخ الانسجام والتفاعل بين الأفراد والشرائح والفئات في المجتمع اليمني فكريًا وعقائديًا وسياسيًا وتربويًا واقتصاديًا واجتماعيًا وثقافيًا، وبما يمكِّنهم من العيش المشترك على أساس السلم والتفاهم والتعاون والأمن والأمان، وبما يعزِّز سلامة واستقرار وتقدُّم المجتمع.

جـ– القيادات الأكاديميَّة:

– " هي القيادات المسؤولة عن المشاركة في الإدارة الجامعيَّة بشكل مباشر، سواءً على مستوى القيادة العليا، أو على مستوى الكليات والعمادات والأقسام العلميَّة، وتنفذ أعمالًا إداريَّة، وأكاديميَّة، وتربويَّة ترتبط بالتطوُّرات الداخليَّة والخارجيَّة للجامعات"[9].

ويعرِّفها الباحث إجرائيًا بِأَنَّهَا: مجموعة الكفاءات العلميَّة المتخصِّصة في العلوم السياسيَّة والاقتصاديَّة والاجتماعيَّة والتربويَّة التي تعمل في الأداء الأكاديمي والمعرفي والكليات والأقسام الأكاديميَّة والمراكز البحثيَّة المتخصِّصة في الجامعات اليمنيَّة الحكوميَّة والأهليَّة، الذين يمثِّلون الفئات العلميَّة التي تمتلك رؤية علميَّة وإنتاج معرفي نحو تشخيص القضايا المجتمعيَّة وتحديدها، وتقديم رؤى تحقِّق سلامة المجتمع وأمنه واستقراره وتقدُّمه.

الإطار النظري والدراسات السابقة:

أولًا– الإطار النَّظري للبحث:

يحتوي هذا الجزء على عرض أبرز المفاهيم النظريَّة المتعلِّقة بالبحث، وكذلك أبرز الدراسات التي تمَّ الاستفادة منها، ويمكن عرضها بإيجاز شديد على النحو الآتي:

1– السلم الاجتماعي:

أ– مفهوم السلم الاجتماعي:

– "إنَّ السلم الاجتماعي يمثِّل الأمن والأمان دون العنف بكل أشكاله"[10].

– "التزام الأفراد بالقيم والمبادئ والمفاهيم والتوجُّهات والمواقف والسلوكيَّات الدَّاعمة لتحقيق الاستقرار الاجتماعي، والتفاعل مع الآخرين بإيجابيَّة، وحسن التعايش، واللجوء إلى وسائل الحوار والقانون في حل النزاعات، وممارسة الحقوق والالتزام بالواجبات دون إلحاق الضرر بالآخرين"[11].

يستنتج الباحث من المفاهيم السابقة أَنَّ السلم الاجتماعي يركِّز على: انتقال الفرد من حالة الصراع إلى حالة التعايش السلمي، وترسيخ السلام واتخاذ الحوار مبدأ لحل النزاعات والحد من الفوضى، ثقافة تحكم السلوك وتضبطه، تعزيز مبدأ العدالة والمساواة، والتحول للتنمية الشاملة.

ب– أهميَّة السلم الاجتماعي: تكمن أهمية السلم الاجتماعي في العديد من الجوانب، منها[12]:

– يُعَدُّ السلم الاجتماعي أمرًا أساسيًا في الوجود مصداقًا لقوله تعالى:{**الَّذِي أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ وَآمَنَهُم مِّنْ خَوْفٍ**}[قريش: ٤]، فالحاجة إلى الأمن حاجة أساسيَّة؛ لاستمرار الحياة وديمومتها وعمران الأرض التي استخلف الله تعالى عليها بني آدم، وانعدام الأمن يؤدِّي إلى القلق والخوف ويحول دون الاستقرار والبناء.

– يُعَدُّ السلم من أهم المقاييس الأساسية لتقويم أي مجتمع وتشخيص حالة العلاقات الداخليَّة فيه.

جـ– مبادئ السلم الاجتماعي وأسسه: يستند السلم الاجتماعي إلى العديد من المبادئ والأسس، هي[13]:

– الإرادة الحرَّة المشتركة: بحيث تكون الرغبة للسلم نابعة من الذَّات، وليست مفروضة تحت ضغوطات أيًا كان مصدرها، أو مرهونة بشروط مهما تكن مسبِّباتها.

– التفاهم حول الأهداف والغايات: بحيث يكون القصد الرئيس من السلم هو خدمة الأهداف الإنسانيَّة.

– **التعاون على العمل المشترك**: من أجل تحقيق الأهداف المتفق عليها.

– **صيانة السلم بأطر من الاحترام المتبادل ومن الثقة المتبادلة**: وذلك بأن يتم الاحتكام دائمًا إلى القواسم المشتركة وإلى القيم والمثل والمبادئ التي لا خلاف عليها ولا نزاع حولها[14].

– **الاتفاق على إحلال الحوار بدلًا عن الصراع**: من خلال وجود بيئة ديمقراطيَّة لضمان التفاعل الطبيعي بين المكوّنات المختلفة.

وأشار عبد الستار إلى أَنَّ مبادئ السلم الاجتماعي تتمثل في الآتي: [15]

– العدالة: من خلال مبادئ السلم في المجتمع بارتباطها بحقوق الإنسان وبالأخلاق، والعدالة الاجتماعيَّة.

– **الحقوق والحريَّات**: بمعنى أَنَّ الاعتراف بالكرامة المتأصِّلة في جميع أعضاء الأسرة البشريَّة وحقوقهم المتساوية الثابتة هو أساس الحريَّة والسلام.

د– أهداف السلم الاجتماعي: هناك العديد من الأهداف للسلم الاجتماعي، من أهمِّها ما يأتي[16]:

– تنمية قيم احترام الحياة وكرامة الإنسان وإنهاء العنف والحث على ممارسة الوئام وترسيخ السلم والأمن والاستقرار.

– ترسيخ أسس الاحترام الكامل والشامل لمبادئ السيادة والسلامة الوطنيَّة والاستقلال السياسي والاقتصادي والثقافي.

– تحديد الضمانات لصيانة وتطوير وتعزيز حقوق الإنسان والحريَّات الأساسيَّة للأفراد والشرائح والطبقات الاجتماعيَّة.

– الالتزام بتسوية الصراعات المجتمعيَّة بالوسائل السلميَّة وتنمية ثقافة السلام والتعايش السلمي.

– تعزيز مبدأ المساواة والعدالة في الحقوق والفرص والواجبات بين الأفراد دون تمييز في النوع أو اللون أو العرق.

– تنمية حق كل فرد في حرية التعبير والرأي والحصول على المعلومات وفق ضوابط وقواعد شفَّافة.

هـ– أنواع السلم الاجتماعي: أوضحت المصادر العلميَّة أنَّ هناك العديد من الأنواع للسلم الاجتماعي، أهمها[17]:

– سياسي أيديولوجي: ويعني الحد من الصراع أو ترويض الصراع العقائدي أو العمل على احتوائه والتحكُّم في إدارة الصِّراع بما يفتح قنوات للاتصال والتعامل الذي تطلبه ضرورة الحياة المدنيَّة والعسكريَّة.

– اقتصادي: ويشير إلى علاقات التعاون بين الحكومات والشعوب فيما له صلة بالمسائل الاقتصاديَّة والتجاريَّة.

– ديني ثقافي حضاري: ويعنى التعايش الديني أو التعايش الحضاري، والمراد به أن تلتقي إرادة أتباع الأديان السماويَّة والحضارات المختلفة في العمل من أجل أن يسود الأمن والسلام العالم، وحتى تعيش الإنسانيَّة في جو من الإخاء والتعاون على ما فيه الخير الذي يعم بني البشر عمومًا دون استثناء[18].

– البيئي: ويعني المحافظة على البيئة والاستغلال العقلاني للثروات الطبيعيَّة مع حماية التنوُّع البيولوجي.

و– مجالات السلم الاجتماعي: أوضحت المصادر العلمية أنَّ للسلم الاجتماعي مجالات عديدة، منها[19]:

– المجال الأمني: ويتمثَّل في نزع السلاح وإعادة دمج المتحاربين لاسيما في مجال إصلاح قطاع الأمن مثل تدريب الشرطة والقوَّات المسلحة، والقيام بنشاطات مدنيَّة تقوي الدولة والمجتمع وتقطع كل سبيل لاستعادة السلاح وعدم العودة للتناحر.

– المجال الاقتصادي الاجتماعي: وذلك من خلال عمليَّة مخطَّطة وموجَّهة متعدِّدة تحدث تغيير في المجتمع وتحسن ظروفه وظروف أفراده ومواجهة مشاكله وإزالة العقبات والاستغلال الأمثل للإمكانات والطاقات.

– المجال الإنساني: ويتمثَّل في إعادة اللاجئين وحماية حقوق الإنسان، وذلك من خلال إعادة اللاجئين والمهجرين قسرًا، وتبني حماية حقوق الإنسان في البيئة التي تعرَّضت إلى نزاعات مسلحة أكثر أهميَّة.

– المجال السياسي: يتمثَّل في إقامة نظام ديمقراطي (حكم تشاركي) وترسيخ دولة القانون والحكم الراشد والحث على إقامة قضاء مستقل ومرن يتميز بالشفافيَّة والإنصاف، والتداول السلمي للسلطة عن طريق نظام انتخابات دوريَّة ونزيهة، وحرية الصحافة، وزيادة قدرة الحكومات على إدارة الموارد وتنفيذ السياسات السلميَّة بفاعليَّة.

– **المجال الثقافي**: ويشمل العديد من الثقافات السلميَّة التي ينبغي ترسيخها لدى أفراد وشرائح المجتمع، منها[20]: ثقافة السلم الاجتماعي، ثقافة التعايش السلمي، ثقافة الحوار وقبول الرأي الآخر، وتعزيز المنظومة الثقافيَّة الأخلاقيَّة.

– **المجال الاعلامي**: يمثِّل الإعلام عنصرًا مؤثِّرًا في حياة المجتمعات بوصفه الناشر والمروج الأساس لثقافة تكرِّس سلوكيَّات معيَّنة، ويسهم بفاعليَّة في عمليَّة تشكيل الوعي للأفراد إلى جانب الأسرة والمؤسَّسات التعليميَّة والمدنيَّة[21]؛ وهذا يعني أنَّ هناك دورًا فعَّالًا ومؤثِّرًا تمارسه أدوات ووسائل الإعلام في تحقيق السلم الاجتماعي، من خلال:

أ– التوجيه وتكوين المواقف والاتجاهات، وتنمية الثقافة والمعلومات والاتصال الاجتماعي والعلاقات البينيَّة[22].

ب– تنمية السلم والتعايش السلمي بين أفراد المجتمع الواحد، من خلال ترسيخ الحفاظ على سلام دائم يرفض كل أشكال الاقتتال أو الدعوة إليه، ويرفض حتميَّة التصادم مع الآخر المختلف في الثقافة والدين والمذهب[23].

ز– متطلَّبات السلم الاجتماعي: لا يمكن أن يتحقَّق السلم الاجتماعي إلَّا من خلال ضرورة توفير العديد من المتطلَّبات منها[24]:

– **السلطة والنظام**: السلطة التي لا يمكن أن يستغني عنها أي مجتمع؛ حيث تتحمل إدارة شؤون المجتمع، والنظام الذي تعمل القوى المختلفة تحت سقف هيبته، وإلا لكان البديل هو الفوضى وتصارع القوى والإرادات.

– **ترسيخ العدل والمساواة**: المجتمع الذي يتساوى الناس فيه أمام القانون، وينال كل ذي حق حقه، ولا تمييز فيه لفئة على أخرى، هذا المجتمع تقل فيه دوافع العدوان، وأسباب الخصومة والنزاع.

– **ضمان الحقوق والمصالح المشروعة لفئات المجتمع**: إذا كان المجتمع يعيش نوعًا من التنوُّع والتعدُّد في انتماءاته العرقيَّة أو الدينيَّة أو المذهبيَّة أو ما شاكل ذلك من التصنيفات، فيجب أن يشعر الجميع وخاصة الأقليَّات بضمان حقوقهم، ومصالحهم المشروعة في ظل النظام والقانون ومن خلال التعامل الاجتماعي [25].

وأشار بعض الباحثين إلى أنَّ متطلَّبات السلم الاجتماعي تتمثَّل في الآتي:

– **إدارة مشكلات تماسك الدولة والمجتمع**: وذلك من خلال تجسيد إدارة التنوُّع وتجاوز المشكلات بعمليَّة تنظيم الهياكل والعمليَّات التي تتحوَّل بمقتضاها العناصر المتفرِّقة في إقليم معين إلى المشاركة الفعَّالة.

– **ترسيخ دور النخب الاجتماعيَّة**: إنَّ قيام النخبة بأداء دور الاندماج المجتمعي يهيئ السبل لها لأداء دور التعبيَّة الاجتماعيَّة التي تمثِّل قاعدة الانطلاق لأي فعل تنموي [26].

– **إعادة بناء الثقة المجتمعيَّة**: القيام بإجراءات بناء الثقة من خلال مجموعة من النشاطات والمستلزمات والآليَّات السياسيَّة والقانونيَّة المتفق عليها بصورة مقبولة وتتجسد أهمها بالآتي[27]:

– تعزيز منظومة الضمانات للحريَّات والحقوق: الضمانات على الصعيد الداخلي تكون على نوعين:

أ– توفير الضمانات العامة: وتشمل جميع أفراد المجتمع وتعدِّده ومكوِّناته واتجاهاته.

ب– توفير الضمانات الخاصَّة: وتشمل توفير مستوى معين وإجراءات فعليَّة لحماية الأقليَّات من التهديدات النابعة من إجراءات صنع القرار التي تتبعها الأغلبيَّة، وهذه الضمانات تكرِّس أسس السلم المجتمعي.

– تمكين المرأة: يتركَّز جوهر دور المرأة في السلم المجتمعي على أساس تشجيع وتعزيز الحركة النسائيَّة.

– **ترسيخ نظام الحوكمة:** تمثِّل الأطر السياسيَّة والقانونيَّة المقوِّمات الرئيسة للحوكمة، وهذه الأطر هي المحدِّدات وأحد الشروط المسبقة لتعزيز سيادة القانون التي تحقق للأفراد حقوقهم ومصالحهم.

– **تحقيق المساواة:** لا تقتصر على المساواة القانونيَّة والسياسيَّة، بل تشمل المساواة الاجتماعيَّة والاقتصاديَّة[28].

– **ترسيخ العدالة الانتقاليَّة:** هناك مجموعة من المتطلَّبات المرتبطة بتحقيق العدالة الانتقاليَّة منها[29]: إقامة الدعوة القضائيَّة على مرتكبي الانتهاكات من الأفراد، إرساء مبادرة لتحرِّي الحقائق لمعالجة انتهاكات الماضي، تقديم التعويضات لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، إصلاح المؤسَّسات كالشرطة والمحاكم، والتمهيد لعمليَّة المصالحة في المجتمعات المنقسمة على نفسها.

فيما أشار عمران إلى ضرورة توفر المتطلَّبات الآتية:[30]

– **ضمان المصالحة الوطنيَّة:** وتتجسَّد بوجود إرادة سياسيَّة حقيقيَّة، والشروع بعمليَّة تصفية المجتمع من مظاهر التسلُّح ونزع السلاح، واعتماد القوانين لتعزيز إدارة مؤسَّسات الدولة، وضم جميع الأطراف.

– ترسيخ المجتمع المدني: إنَّ العناصر البارزة لمؤسَّسات المجتمع المدني تحتوي على أدوار ووظائف متعدِّدة تشمل جميع المراحل المتصلة بالحياة الاجتماعيَّة ويبرز أكثرها أهميَّة في هذا المجال في حماية الحقوق والحريات ضد الاضطرابات الاجتماعيَّة العنيفة، كما تشمل قضايا متنوِّعة مثل توفير المعرفة والخبرات وتقديم النصيحة في عمليَّة المصالحة.

– **إصلاح الإرث السياسي:** يُعَدُّ من الحلول المناسبة لتسوية الصراعات والنزاعات ويحتاج إلى إنضاج بنية سياسيَّة تستند إلى آليات ديمقراطيَّة حقيقيَّة تمثِّل قاعدة سياسيَّة ذات أسس شرعيَّة حديثة ومستقرَّة ومقبولة من جميع الفئات والتكوينات الاجتماعيَّة تقوم على أساس الشراكة المتساوية بين جميع الأطراف التي تنبذ العنف.

– **ترسيخ الأسس الدستوريَّة:** تعبِّر القواعد الدستوريَّة عن الإطار الذي يؤطر الدولة، فهي تتضمَّن القواعد التي تنظم عمل المؤسَّسات السياسيَّة والسلطات والهيئات والعلاقات التي تجري بينهم وبين شكل الحكم وصيغة النظام السياسي.

– **اعتماد نظام الفيدراليَّة:** يقدِّم النظام الفيدرالي أحد أهم الحلول لإشكاليَّات التعارض بين التنوُّعات الاجتماعيَّة في إطار الدولة الواحدة وفق نظام سياسي يقوم على أساس توزيع السلطات أفقيًا وعموديًا لا احتكارها من قبل المركزيَّة.

– **ترسيخ دور المؤسسات التعليميَّة:** ويكمن دور المؤسَّسات التعليميَّة ولاسيما الجامعات في تكريس نشاطاتها وبرامجها وتعاليمها بما يصب في خدمة المجتمع وتوعيته وإبعاده عن أساليب التعصُّب والانغلاق والعسكرة والعنف.

– **تحقيق التنمية البشريَّة:** تُعَدُّ التنمية البشريَّة من أهم متطلبات ترسيخ السلم الاجتماعي وتكمن أهميتها في أنَّهَا ترتكز على بعدين أساسيين، هما[31]: البعد الأول: يهتم بمستوى النمو الإنساني في مختلف مراحل الحياة، والبعد الآخر: يهتم بالتنمية البشريَّة بوصفها عمليَّة تتصل باستثمار الموارد والمدخلات والأنشطة الاقتصاديَّة التي تولِّد الثروة والإنتاج.

– **الحد من تأثير القوى والشخصيَّات الاجتماعيَّة النافذة:** إنَّ هناك قوى وشخصيَّات لها مصالح في استمرار الصراع والنزاع ستعارض –تحت عناوين شتى– مشروع السلم والتعايش؛ لهذا من الضروري توفر الجوانب الآتية[32]:

– ضرورة وجود وبلورة البرنامج الناضج الذي يبلور خيار التعايش ويعمق قواعده في الوسط الاجتماعي، فلا يكتفى بوجود شخصيَّات تجيد هذا الخيار وتستأنس بطرحه، وضرورة تغيير منطق التعامل والنظر إلى الأمور والقضايا بمنطق القطعيَّة، وإيجاد البدائل: من الطبيعي أنَّ هذه العمليَّة صعبة ومعقدة وتحتاج إلى زمن طويل. وقد تكون هناك طرق عديدة ومختلفة لتعزيز وترسيخ هذا التعايش السلمي[33].

وكذلك أشار عبد الستار إلى المتطلَّبات الآتية[34]:

– وجوب الإشارة إلى التصرُّفات والممارسات التي تعمِّق الفجوة بين الاختلاف والمساواة، والعمل على تنقية البيئتين الاجتماعيَّة والوطنيَّة من أمراض القطعيَّة والفئويَّة الضيقة وحالات الانغلاق والانكفاء والانطواء، وتنشيط حالات الانفتاح والتواصل وخلق الثقافة الداعمة والمعززة لخيار السلم.

وأخيرًا تؤكِّد الأمم المتحدة أنَّ تحقيق تنمية أوفى لثقافة السلم الاجتماعي يرتبط بالعديد من المتطلَّبات، أهمّها[35]: تشجيع تسوية الصراعات بالوسائل السلميَّة والاحترام المتبادل والتفاهم والتعاون، تعزيز الديمقراطيَّة والتنمية والاحترام لجميع حقوق الإنسان والحريَّات الأساسيَّة والتقيد بها، تمكين أفراد المجتمع على جميع المستويات من اكتساب مهارات الحوار والتفاوض وبناء توافق بين الآراء وحل الخلافات بالوسائل السلميَّة، القضاء على الفقر والأمية وتقليل الفوارق بين الأفراد وداخل الشرائح والطبقات الاجتماعيَّة، القضاء على جميع

أشكال التمييز ضد المرأة والفئات المهمَّشة، والقضاء على جميع أشكال العنصريَّة والتمييز العنصري والكراهية بين الأفراد والشرائح والطبقات الاجتماعيَّة.

2– التحديَّات التي تواجه السلم الاجتماعي:

ممَّا لا شكَّ فيه أنَّ السلم الاجتماعي في دول العالم ولاسيما في الدول النامية التي واجهت الصراعات والحروب والأزمات الاجتماعيَّة والاقتصاديَّة يواجه العديد من التحديَّات التي تحد من الجهود الشعبيَّة والحكوميَّة التي تسعى إلى تحقيق السلم الاجتماعي ونظرًا لأهميتها يمكن عرض أبرزها على النحو الآتي:

أ– مفهوم التحديَّات: إنَّ مفهوم التحديد وبعده الاستراتيجي يؤشِّر إلى تلك الحالة التي بات فيها أمن الدولة بأبعاده السياسيَّة والاقتصاديَّة والاجتماعيَّة معرضًا لمستويات متقدِّمة من الخطر، وَأَنَّهُ البلوغ في تعارض المصالح والغايات القوميَّة مرحلة يتعذَّر معها إيجاد حل سلمي يوفر للدول الحد الأدنى من أمنها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والعسكري، مقابل قصور قدراتها لموازنة الضغوط الخارجيَّة؛ الأمر الذي قد يضطر الأطراف المتصارعة إلى اللجوء إلى استخدام القوة العسكريَّة معرضةً الأمن القومي وأطراف أخرى للخطر[36].

ب– أنواع التحديَّات التي تواجه السلم الاجتماعي: يواجه السلم الاجتماعي ولاسيما في الدول النامية ومنها العربيَّة العديد من التحديَّات، يمكن عرضها بإيجاز كالآتي:

– التحديَّات الفكريَّة والثقافيَّة: هناك العديد من التحديَّات الفكريَّة والثقافيَّة التي تواجه السلم الاجتماعي واستقراره، أهمها[37]:

- **العولمة الثقافيَّة:** وتتمثل في توسيع الثقافات وانتشارها بكل أنواعها على مستوى العالم، وتشكل تحديًا للهوية والخصوصيَّة الثقافية، كما أَنَّهَا تعكس التنوُّع والاختلاف في الثقافة العالميَّة، وترتبط العولمة الثقافيَّة بفكرة التنمية والتوحيد الثقافي للعالم.
- **تدنِّي القيم الروحيَّة والأخلاقيَّة:** تُعَدُّ القيم الروحية والأخلاقيَّة الأساس في الثقافة لأي دولة أو قوميَّة؛ لذلك فَإِنَّ تدنِّي هذه القيم ينعكس على قيم أساسية كاحترام الأسرة بوصفها نواة البناء الاجتماعي، وإيثار المروءة والعفو والتكافل الاجتماعي، وتقديس العمل النافع، والاستثمار الإنتاجي، وتكريم العلم والعلماء، والبحث عن المعرفة والحكمة، والدعوة إلى الابتكار، والتأمل في الطبيعة وأسرارها واستكشافها.
- **الضعف الشديد في الإتقان والاعتزاز باللُّغة الوطنيَّة وعدم إجادة اللُّغات الحديثة:** فاللُّغة الوطنيَّة تُعَدُّ أداة التلقي المعرفيَّة وأداة التفكير والتعبير ووسيلة الاتصال والتفاهم، وهي الوعاء الذي يحتوي الثقافة الوطنيَّة، واللُّغة العربيَّة هي اللُّغة الوطنيَّة والقوميَّة ولغة التعليم العام والتعليم في كثير من التخصصات في الجامعات العربيَّة، وبوجه عام يلاحظ الضعف الشديد للطلبة بمختلف المراحل التعليميَّة في اللُّغة العربيَّة.

■ **ضعف التفاعل مع ثقافة العصر**: وهذا هو التحدِّي الأقوى؛ لِأَنَّ رفض الغزو الثقافي الغربي لا يعني رفض ثقافة الدول الصناعيَّة المتقدِّمة، ومن هنا لا بد من استيعاب الفكر الغربي والفلسفة الغربيَّة والفنون الغربيَّة المختلفة ومدارسه الأدبيَّة ونظريَّاته السياسيَّة والاقتصاديَّة والاجتماعيَّة والعلميَّة واللُّغويَّة والروحيَّة، بعيدًا عن التسليم بصحَّة كل ما يرد تسليمًا مطلقًا؛ وكل ما يصل يجب أن يكون معرضًا للقبول أو الرفض وخاضع للنقد العلمي الموضوعي.

■ **محدوديَّة المشاركة الثقافيَّة**: إذ لا تزال المشاركة الثقافيَّة في الدول النامية محدودة جدًا وتقتصر على فئات معيَّنة؛ لذا فَإِنَّ متانة القاعدة لأي أمة هي بمقدار مشاركة فئات الشعب في خطط الثقافة وبرامجها وإنتاجها.

وأشار محمد إلى التحديات الثقافيَّة الآتية[38]: توسيع وانتشار الثقافات العالميَّة، ضعف وضوح السياسات والاستراتيجيَّات الثقافيَّة الوطنيَّة في الدول النامية ولاسيما العربيَّة منها، ضعف الوعي العام بأهميَّة التنمية الثقافيَّة الوطنيَّة والقوميَّة، ضعف مستوى التنسيق بين الجهات القائمة على التنمية الثقافيَّة، ضعف البنى التحتية لقطاع الثقافة في معظم الدول النامية، عدم ملاءمة بعض التشريعات والأنظمة في الشأن الثقافي لمتطلَّبات العصر، عدم توفُّر قاعدة بيانات ثقافيَّة وفق نوع المنتج الثقافي وجهة إنتاجه.

– **التحديَّات السياسيَّة والأمنيَّة**: تُعَدُّ من أكبر التحديَّات الداخليَّة التي تواجه السلم الاجتماعي في الدول لاسيما النامية منها؛ إذ لا تزال هناك العديد من التحديَّات التي تقف حائلًا أمام تحقيق سلامة واستقرار المجتمع، من أهمها ما يأتي[39]: غياب وضعف العمل الديمقراطي وتنميته، تفشي ظاهرة العنف السياسي بأشكاله المختلفة والعنف المسلح، الصراع الإقليمي والدولي المستمر في الكثير من دول العالم وخاصة في الدول العربية[40].

ويرى محمد أَنَّ التحديَّات السياسيَّة والأمنيَّة التي تواجه السلم الاجتماعي، تكمن في:[41] تمركز العمل السياسي في أوساط النخبة السياسيَّة والاقتصاديَّة، النظرة السلبيَّة للأحزاب السياسيَّة من قبل المواطنين، ممارسة الديكتاتوريَّة داخل الأحزاب السياسيَّة في الدول النامية، تزايد الأحزاب الدينيَّة المتطرفة، وارتباط بعض الأحزاب بدول خارجيَّة.

– **التحديَّات الاقتصاديَّة**: يواجه السلم الاجتماعي في الدول النامية عدة تحديَّات اقتصاديَّة انعكست بشكل سلبي على واقع الحياة السياسيَّة والاجتماعيَّة لهذه الدول، ويمكن عرضها كما يأتي: ضعف الموارد الطبيعيَّة، ضعف البنية الصناعيَّة أو غيابها، تدني حجم الإنتاج المحلي، ضعف القطاعات الإنتاجيَّة[42]، وضعف القطاع الزراعي: بمعنى أَنَّ الدول تواجه محدوديَّة كميَّة الإنتاج الزراعي لنسبة كبيرة من السكان بسبب[43]: تفتُّت ملكيَّة الأراضي الزراعيَّة بسبب عامل الميراث، إضافةً إلى ترك العديد من الأفراد لأراضيهم دون زراعة، والهجرة إلى المدن، تراجع حصة المواطن في هذه الدول من المعدلات الغذائيَّة المطلوبة، شحة الموارد المائيَّة، انخفاض الناتج

المحلي والاعتماد على المساعدات الخارجيَّة بسبب ضعف استغلال الدول لمواردها الطبيعيَّة وخصوصًا مادة النفط وهو ما أثر سلبًا في اقتصاد هذه الدول[44].

– التحديَّات الاجتماعيَّة: تُعَدُّ من أهم التحديَّات التي تواجه أمن المجتمعات واستقرارها وسلامتها في الدول النامية، ويمكن عرض أبرزها بإيجاز كما يأتي[45]: تفشِّي ظاهرة البطالة بين أفراد المجتمع والتي تعني عدم التوازن بين معدل القوى العاملة وفرص العمل المتاحة، ارتفاع معدلات الفقر بين السكان بسبب العديد من العوامل، منها: ضعف سياسة الإصلاح الاقتصادي، بعض برامج الخصخصة غير الناجحة وتفشي الفساد ببعض المؤسَّسات، الإجراءات الضريبيَّة غير المناسبة، انخفاض المستوى التعليمي والثقافي، وضعف المستوى الصحي، التهميش، وضعف المشاركة في الحياة العامة.

ويرى آخرون أَنَّ هناك تحديَّات أخرى كثيرة تواجه السلم الاجتماعي، منها: النعرات الدينيَّة والعرقيَّة والطائفيَّة التي تُعَدُّ المحرِّك الأهم للنزاعات والحروب المختلطة (دوليَّة وغير دوليَّة) في عالمنا المعاصر، والتي باتت تهيمن على مجموعة من المجتمعات منذ نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين، وتفشِّي العديد من العوامل المجتمعيَّة كالفقر وارتفاع مستوى البطالة وانتشار الحروب الأهليَّة، والتفاوت الطبقي الحاد وغياب العدالة الاجتماعيَّة وشكليَّة القوانين وغيرها[46]، والنزاعات الداخليَّة التي تؤدِّي إلى اندلا ع الحروب الأهليَّة والتي تُعَدُّ حرب بين فصائل داخل الدولة الواحدة وتهدف إلى تغيير نظام الحكم، أو إزاحة بعض العناصر داخله، أو الانفصال[47]، والنظر إلى الأمور والقضايا المتعلِّقة بالسلم الاجتماعي بمنطق القطعيَّة؛ إذ إنَّ الكثير من الصراعات والحروب الاجتماعيَّة هي وليدة منطق حرب وقطعية وتعصب أعمي[48]، وفرض الديمقراطيَّة والإصلاحات السياسيَّة وحقوق الإنسان واستخدامها سلاحًا للخارج[49]، وتعمُّد مجموعات القوى على الربح من شيوع ظاهرة العنف المستدام التي تؤدِّي إلى استمرار العديد من النزاعات والصراعات الأهليَّة في عدد من الدول لتصبح إدارة العنف سلوكًا سياسيًا واقتصاديًا مربحًا[50]، وبانحراف الإعلام عن دوره الإيجابي في ظل التوجُّهات الجديدة في صناعة الإعلام والاتصال وأيضًا على مستوى أخلاقيَّات المهنة الإعلاميَّة وتخطي حدودها[51]، وكذلك نزوع الكثير من الفئات والطوائف إلى تحقيق أهدافها بالقوة والعنف[52].

ثانيًا– الدراسات السابقة:

1– دراسة الربابعة (2005): هدفت الدراسة إلى تحليل التحديَّات الاجتماعيَّة بشكل عام وبيان أثرها وأخطارها، وإبراز أهميَّة الدور الحكومي الأردني في معالجتها، واعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي، والمصادر والدراسات العلميَّة بوصفها أداةً لجمع المعلومات، وتوصَّلت الدراسة إِلَى عدد من النتائج، أهمها: أَنَّ الأطماع الخارجيَّة أدَّت إلى تنامي المد القومي والديني إلى أن وصل إلى حد التطرُّف الذي اجتاح الدول، أَنَّ السياسات

الدوليَّة غير المنصفة للقضايا في الدول النامية –ومنها العربيَّة– شكَّلت حافزًا لتنامي الإرهاب الأصولي، أَنَّ العولمة والظروف السياسيَّة والاقتصاديَّة والاجتماعيَّة تسبَّبت في ظهور قيم الفرديَّة والأنانيَّة والانتهازيَّة والكسب السريع والتفرقة والإقليميَّة والعرقيَّة، ضعف الحس الوطني لدى بعض الفئات المجتمعيَّة[53].

2- دراسة محمد (2013): هدفت الدراسة إلى دراسة طبيعة التحديَّات الداخليَّة والخارجيَّة المؤثِّرة في الأمن الوطني الأردني وتحليلها، والتعرُّف على دور إدارة الدولة الأردنيَّة وقدرتها على التعامل مع التحديَّات الداخليَّة والخارجيَّة والحد من تأثيرها في الأمن الوطني، واعتمدت الدراسة على منهج التحليل الوصفي والمنهج التاريخي، كما اعتمدت على الوثائق والتقارير بوصفها أداةً لجمع البيانات والمعلومات، وقد خلصت الدراسة إلى: أَنَّ الدولة الأردنيَّة تواجه تداعيات تأثير عدم الاستقرار في المنطقة؛ وهو ما أسهم بشكل سلبي في التأثير المباشر في الأمن الوطني الأردني، وتمثَّل ذلك في حالة الصِّراع العربي الاسرائيلي، وتفشِّي مشكلة الفقر والبطالة، وكذلك تفشِّي ظاهرة الفساد في كثير من مرافق الدولة، إضافةً إلى الخلل في النسيج الوطني والذي له الأثر البالغ في تدنِّي مستوى الولاء والانتماء للوطن، وَأَنَّ أهم التحديَّات الاقتصاديَّة تتمثَّل بانخفاض المستوى العام للمعيشة، وارتفاع الأسعار، وارتفاع معدلات النمو السكاني، وزيادة معدَّلات البطالة، وزيادة استيراد السلع الاستهلاكيَّة، وارتفاع حجم المديونيَّة[54].

3- دراسة حسين وبن جميل (2015): هدفت الدراسة إلى تحديد أبرز المخاطر والتحديَّات التي تواجه الأمن والسلم الاجتماعي في ماليزيا، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، من خلال عينة عشوائيَّة من الأساتذة والإداريين والطلبة في جامعة مالايا، واستخدمت الاستبانة أداةً للدراسة وتوصلت الدراسة إِلَى العديد من النتائج، أهمها: أَنَّ جميع أفراد العينة متفقون على أَنَّ الجريمة والفقر والبطالة وغياب العدالة الاجتماعيَّة وعدم تكافؤ الفرص هي من أبرز المخاطر التي تهدِّد الأمن والسلم الاجتماعي، كما أوضحت الدراسة أَنَّ المواطن الماليزي يتمتع بقدرٍ عالٍ من الوعي الاجتماعي الذي يمكن الاستفادة منه في وضع خطة وطنية شاملة لتعزيز السلم الاجتماعي وترسيخه في المجتمع الماليزي[55].

4- دراسة جبَّار (2018): هدفت الدراسة إلى معرفة معوِّقات تحقيق السلم المجتمعي في العراق بعد عام 2018م، واعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي، والتقارير والمؤشرات الإحصائيَّة بوصفها أداةً لجمع البيانات، وأكَّدت الدراسة أَنَّ السلم المجتمعي يتحقَّق في الدول التي ترتكز على القانون والمؤسِّسات الدستوريَّة ذات الاختصاص والصلاحيَّات، وأنَّ تحقيق السلم مسؤوليَّة السلطات النافذة في الدولة ممثَّلة بالسلطتين التشريعيَّة والتنفيذيَّة[56].

5- دراسة حكمت (2019): هدفت الدراسة إلى التعرُّف على محبطات التعايش المذهبي وآليَّات تفعيل التعايش السلمي المشترك الدائم، من خلال معرفة واقع التعايش المذهبي في العراق والتحقُّق من فرضية الدراسة التي تنص على: أَنَّ التعايش ما بين المذاهب الإسلاميَّة في العراق من الممكن تحقيقه طالما وَأَنَّ هناك وشائج قوية تربط بين مكوِّناته، وهذه الوشائج من الممكن أن تنتج تعايشًا فيما بين المذاهب قائمًا على السلم، واعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي، والخطط والتقارير والمؤشرات الإحصائيَّة بوصفها أداة لجمع البيانات، وتوصَّلت الدراسة إلى صحة الفرضيَّة، بالإضافة إلى استخلاص مجموعة من الملاحظات كان الهدف منها تحديد مواطن الضعف للنهوض بها عبر تبني آليَّات تعالج مواطن الضعف تلك لتثمر نحو تعايش سلمي حقيقي بين المذاهب الإسلاميَّة في العراق[57].

6- دراسة فلينت (Flynt, 1995): هدفت الدراسة التحليليَّة إلى وضع إطار جديد يناسب التغيُّرات الأساسيَّة في البيئة الأمنيَّة وخاصة التهديدات المتعدِّدة الموجَّهة ضد البنية التحتيَّة الحيويَّة في الولايات المتحدة الأمريكيَّة، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، والمصادر والتقارير بوصفها أداة لجمع المعلومات، وتوصَّلت الدراسة إِلَى العديد من النتائج، أهمها: أَنَّ سياسات الأمن الوطني الأمريكي صمِّمت لمواجهة التهديدات الطارئة المتعدِّدة التي اعتمدت على إطار نظري غير ملائم، وَأَنَّ وجهة النظر العالميَّة ليست موحَّدة وغير مناسبة لتكوين سياسة أمن وطني فاعلة لمواجهة التهديدات الناشئة[58].

7- دراسة ويبر (Weber, 1998): هدفت الدراسة إلى تحليل العلاقات العسكريَّة – المدنيَّة التي سبَّبت النزاعات العالميَّة، واعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي، والمصادر والتقارير بوصفها أدوات لجمع المعلومات، وتوصَّلت الدراسة إِلَى عدد من النتائج أبرزها: التأكيد على أهمية العلاقات العسكريَّة المدنية لبناء الدولة، ولجو بعض القادة لافتعال أحداث خارجيَّة ليحققوا من خلالها أهدافهم الحيوية[59].

مناقشة الدراسات السابقة:

1- مكان إجراء البحث: من خلال مراجعة الدراسات السابقة فقد لاحظ الباحث أنَّ البحث الحالي يختلف مع جميع الدراسات السابقة من حيث مكان إجراء الدراسة، فقد أجريت دراسة الربابعة (2005) ودراسة محمد (2013) في الأردن، بينما أجريت دراسة حسين وبن جميل (2015) في ماليزيا، وأجريت دراسة جبار (2018) ودراسة حكمت (2019) في العراق، فيما أجريت دراسة فلينت (Flynt, 1995) في الولايات المتحدة الأمريكيَّة.

2- أهداف البحث: هدف البحث إلى التعرُّف على التحديات الداخليَّة التي تواجه السلم الاجتماعي في اليمن والمتمثِّلة بالتحديَّات (التربويَّة والتعليميَّة، الإداريَّة والتنظيميَّة، الاقتصاديَّة، الاجتماعيَّة، العسكريَّة والأمنيَّة، المعرفيَّة

والثقافيَّة والاعلاميَّة، الدينيَّة والفكريَّة، والسياسيَّة والتشريعيَّة)، من وجهة نظر القيادات الأكاديميَّة (الخبراء المشاركون) من الجامعات اليمنيَّة، ومن خلال مراجعة الدراسات السابقة فقد لاحظ الباحث أنَّه يختلف مع جميع الدراسات السابقة في أهدافه.

3- منهج البحث: اعتمد البحث الحالي على المنهج الوصفي ومن خلال مراجعة الدراسات السابقة فقد لاحظ الباحث أنَّه يتفق مع دراسة محمد (2013)، ودراسة حسين وبن جميل (2015)، ودراسة فلينت (Flynt, 1995)، ويختلف مع بقية الدراسات الأخرى.

4- مجتمع البحث: تكون مجتمع البحث من جميع القيادات في الجامعات اليمنيَّة الحكوميَّة والأهليَّة ومن خلال مراجعة الدراسات السابقة فقد لاحظ الباحث أنَّه يختلف مع كل الدراسات السابقة من حيث استخدامه خبراء من الجامعات فقط.

5- عيِّنة البحث: استخدم البحث عيِّنة قصديَّة من الخبراء (القيادات الأكاديميَّة)، وقد لاحظ الباحث أنَّه يختلف في ذلك مع كل الدراسات السابقة.

6- أدوات البحث: اعتمد البحث الحالي استبانة لجمع البيانات والمعلومات، وقد لاحظ الباحث أنَّه يتفق مع دراسة حسين وبن جميل (2015) ويختلف مع بقية الدراسات الأخرى.

أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة: استفاد البحث الحالي من خلال دراسة الدراسات السابقة وتحليلها في العديد من الجوانب منها: صياغة الإطار النظري، وتحديد منهجيَّة البحث وأداته، وإبراز الفجوة المعرفيَّة التي يسعى البحث إلى دراستها والمتمثِّلة بالتحديَّات الداخليَّة التي تواجه السلم الاجتماعي في اليمن، وتحليل وعرض النتائج الميدانيَّة التي تمَّ التوصُّل إليها.

إجراءات البحث:

1- منهج البحث: اعتمد البحث المنهج الوصفي المسحي لتشخيص وتحليل التحديَّات التي تواجه السلم الاجتماعي في اليمن، بحسب ما تراه القيادات الأكاديميَّة (الخبراء المشاركون في البحث) في الجامعات اليمنيَّة الحكوميَّة والأهليَّة من خلال الاعتماد على أسلوب دلفي المعدل.

2- مجتمع البحث: نظرًا لتشتُّت أفراد مجتمع البحث من القيادات وغياب توفر مؤشّرات رقميَّة عن أعدادهم الحقيقيَّة فقد تكون مجتمع البحث من جميع القيادات الأكاديميَّة في الجامعات اليمنيَّة الحكوميَّة والأهليَّة العاملة في الأداء الأكاديمي والكليَّات والمراكز العلمية والأقسام الأكاديميَّة المتخصصين في العلوم السياسيَّة والاقتصاديَّة والاجتماعيَّة والتربويَّة...إلخ، الذين يمثِّلون خبراء لديهم رؤية علميَّة نحو تشخيص القضايا الاجتماعيَّة ومعالجتها.

3- عيِّنة البحث: نظرًا لطبيعة أهداف البحث وتشتُّت أفراد المجتمع وغياب المؤشّرات الإحصائيَّة الحقيقيَّة عن أعدادهم والظروف الأمنيَّة التي تمر بها البلاد، تمَّ اختيار عيِّنة مقصودة من القيادات الأكاديميَّة في الجامعات اليمنيَّة الحكوميَّة والأهليَّة من المتخصصين في العلوم السياسيَّة والاقتصاديَّة والاجتماعيَّة والتربويَّة الذين لديهم إنتاج فكري نحو معالجة القضايا الاجتماعية، بلغ عدد أفرادها (45) فردًا موزَّعين كما هو موضح في الجدول رقم (1):

جدول رقم (1) توزيع أفراد عيِّنة البحث

نوع الجامعة	عدد الجامعات	عدد القيادات الأكاديميَّة					المجموع
		رئيس جامعة	نائب رئيس جامعة	عميد كلية/ مركز/ دائرة	رئيس قسم أكاديمي	عضو هيئة التدريس	
حكوميَّة	3	-	1	5	8	24	38
أهليَّة	3	2	-	1	1	3	7
الاجمالي	6	2	1	6	9	27	45

- وصف أفراد عينة البحث بحسب المتغيِّرات:

جدول رقم (2) وصف أفراد عيِّنة البحث بحسب المتغيِّرات

م	المتغيِّر	مستويات المتغيِّر	العدد	النسبة
1	الجنس	ذكور	40	%88.89
		إناث	5	%11.11
		المجموع	45	%100
2	الدرجة العلميَّة	أستاذ	9	%20.00
		أستاذ مشارك	14	%31.11
		أستاذ مساعد	22	%48.89
		المجموع	45	%100
3	التخصص العلمي	علوم إنسانية	39	%86.67
		علوم تطبيقية	6	%13.33
		المجموع	45	%100
4	المركز الوظيفي	رئيس جامعة	2	%4.44
		نائب رئيس جامعة	1	%2.22
		عميد كلية/مركز/دائرة	6	%13.33

م	المتغيِّر	مستويات المتغيِّر	العدد	النسبة
		رئيس قسم أكاديمي	9	%20.00
		عضو هيئة تدريس	27	%60.00
		المجموع	45	%100
5	الجامعة	صنعاء	11	%24.44
		إب	15	%33.33
		تعز	12	%26.67
		العلوم والتكنولوجيا	2	%4.44
		الجزيرة	4	%8.89
		القلم	1	%2.22
		المجموع	45	%100
6	سنوات الخبرة	(0 – 5) سنوات	4	%8.89
		(6 – 10) سنوات	12	%26.67
		(11) سنة فأكثر	29	%64.44
		المجموع	45	%100

4– أداة البحث: لتحقيق أهداف البحث، قام الباحث بإعداد أداة لجمع البيانات والمعلومات الميدانيَّة، تمثَّلت باستبانة؛ حيث تمَّ بناؤها بحسب الخطوات الآتية:

– الاعتماد على المصادر والدراسات العلميَّة والتقارير والمؤشرات المتخصِّصة بالسلم الاجتماعي والتحديَّات والمخاطر التي تواجهه.

– إعداد المجالات وصياغة الفقرات التي تحتوي عليها التحديات التي تواجه السلم الاجتماعي في اليمن بصورتها الأولية؛ حيث بلغ عدد المجالات (8)، احتوت على (81) مؤشرًا.

أ–صدق أداة البحث: تمَّ الاعتماد على طريقة الصدق الظاهري لأداة البحث، من خلال القيام باختيار لجنة من الخبراء المحكِّمين من القيادات الأكاديميَّة في الجامعات اليمنيَّة الحكوميَّة والأهليَّة بلغ عدد أفرادها (24) خبيرًا، وتمَّ اعتماد نسبة اتفاق بلغت (80%) معيارًا لقبول المؤشّرات حول التحديَّات المحدَّدة في أداة البحث، وبعد أن تمَّ توزيع الأداة عليهم وتحليل صدق الأداة بلغ عدد المجالات (8)، تحتوي على (86) مؤشرًا، بصورتها النهائية.

ب–ثبات أداة البحث: تمَّ الاعتماد على طريقة تحديد الاتساق الداخلي لمعرفة ثبات أداة البحث باستخدام معامل الفاكرونباخ؛ حيث اتضح أنَّ معامل ثبات الأداة بشكل عام بلغ (0.94).

5- إجراءات تنفيذ البحث: قام الباحث بالعديد من الإجراءات التنفيذيَّة لتطبيق أداة البحث من أهمها ما يأتي:

- الاعتماد على أسلوب دلفي المعدل الذي يقوم على إجراء جولتين تطبيقيَّة على الخبراء المشاركين بهدف الحصول على موافقة عالية.
- إعداد قائمة بأسماء الخبراء المشاركين من القيادات الأكاديميَّة في الجامعات اليمنيَّة وفق معيار التخصص العلمي والإنتاج الفكري في مجالات موضوع البحث.
- توزيع أداة البحث على أفراد العيِّنة المقصودة من خلال القيام بالزيارات الشخصيَّة لهم أو عبر وسائل التواصل الاجتماعي وشرح أهداف البحث وطبيعته.
- متابعة الخبراء المشاركين من القيادات سواءً من خلال الزيارات الميدانيَّة أو عبر وسائل التواصل الاجتماعي بهدف الرد على الاستفسارات أو الأسئلة حول المؤشِّرات وأداة البحث.
- جمع أداة البحث واستخدام التغذية الراجعة للتأكد من استيفاء الإجابة على جميع المجالات والمؤشِّرات.
- تصميم قاعدة بيانات على الحاسب الآلي والبدء بتفريغ البيانات وتحليلها وفق الأساليب الإحصائيَّة المعتمدة.
- عرض النتائج التي تمَّ التوصُّل إليها ومناقشتها وبحسب ما هو موضَّح في هذا البحث.
- الاكتفاء بجولة تطبيقيَّة واحدة من جولات أسلوب دلفي المعدل؛ إذ وافق الخبراء المشاركين على جميع المؤشِّرات وبنسبة موافقة عالية، ووفقًا للشروط العلميَّة لأسلوب دلفي المعدل يكتفى بجولة واحدة واعتماد نتائجها.

6- الأساليب الإحصائيَّة: اعتمد البحث على برنامج الحقيبة الإحصائيَّة (SPSS)، واختيار الأساليب المناسبة للبحث، وهي: المتوسط الحسابي: لمعرفة التكرارات ومتوسطات استجابات أفراد عيِّنة البحث، والانحراف المعياري: لمعرفة الاتفاق والاختلاف في استجابات أفراد عينة البحث، النسبة المئويَّة: لمعرفة نسبة التحديَّات سواءً على مستوى المجالات أو المؤشِّرات للتحديِّات في كل مجال، ومعامل الفاكرونباخ: لمعرفة الاتساق الداخلي لثبات أداة البحث.

7- معيار الحكم على النتائج الميدانيَّة: تمَّ الاعتماد على معيار قبول المؤشِّرات المعتمدة في أسلوب دلفي المعدل كما هو موضَّح في الجدول رقم (3):

جدول رقم (3) معيار الحكم على مستوى موافقة أفراد عيِّنة البحث على الأداة (الاستبانة)

م	المـــــــــــــــدى		درجة مستوى الموافقة
	من	إلى	
1	%90	%100	مرتفعة جداً
2	%80	أقل من 90%	مرتفعة
3	%68	أقل من 80%	متوسطة
4	أقل من 68%		منخفضة

عرض نتائج البحث وتفسيرها:

لتحقيق هدف البحث الرئيس المتمثِّل بالسؤال: **ما التحديَّات الداخليَّة التي تواجه السلم الاجتماعي في اليمن من وجهة نظر القيادات الأكاديميَّة (الخبراء المشاركين) في الجامعات اليمنيَّة؟** وتحقيق الأهداف الفرعيَّة للبحث، قام الباحث بالعديد من الإجراءات المنهجيَّة، والتي من خلالها تمَّ التوصُّل إلى النتائج الآتية:

1- عرض النتائج بحسب إجمالي المجالات الرئيسة:

جدول (4) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعياريَّة ونسب الموافقة للقيادات (للخبراء المشاركين) نحو التحديَّات الداخليَّة التي تواجه السلم الاجتماعي في اليمن بحسب إجمالي المجالات الرئيسة

م	المجال	الترتيب حسب المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة الموافقة	درجة مستوى الموافقة
1	التحديات التربوية والتعليمية	3	4.58	0.29	91.60%	مرتفعة جدًا
2	التحديات الإدارية والتنظيمية	5	4.45	0.40	89.00%	مرتفعة
3	التحديات الاقتصادية	1	4.75	0.28	95.00%	مرتفعة جدًا
4	التحديات الاجتماعية والبيئية	7	4.38	0.42	87.70%	مرتفعة
5	التحديات العسكرية والأمنية	4	4.54	0.39	90.80%	مرتفعة جدًا
6	التحديات المعرفية والثقافية والاعلامية	6	4.43	0.65	88.60%	مرتفعة
7	التحديات الدينية والفكرية	8	4.31	0.53	86.20%	مرتفعة
8	التحديات السياسية والتشريعية والقضائية	2	4.65	0.34	93.00%	مرتفعة جدًا
متوسط الإجمالي العام			**4.52**	**0.28**	**90.40%**	**مرتفعة جدًا**

يتضَّح من الجدول رقم (4) ما يأتي:

1- ارتفاع المتوسطات الإجمالية لموافقة القيادات الأكاديميَّة (الخبراء المشاركين) في الجامعات اليمنيَّة نحو التحديَّات الداخليَّة التي تواجه السلم الاجتماعي في اليمن بدرجة مرتفعة جدًا، وبمتوسط حسابي إجمالي

(4.52)، وبانحراف معياري إجمالي (0.28)، ونسبة موافقة إجمالية (90.40%)، ويعزى ذلك إلى استشعار الخبراء لحجم المخاطر الناجمة عن تلك التحديَّات وانعكاسها على السلم الاجتماعي في اليمن.

2- تفاوت ارتفاع متوسطات موافقة القيادات الأكاديميَّة (الخبراء المشاركين) في الجامعات اليمنيَّة الإجماليَّة لكل المجالات نحو التحديَّات الداخليَّة التي تواجه السلم الاجتماعي في اليمن وبمتوسط حسابي تراوح بين (4.31 – 4.75)، وبانحراف معياري تراوح بين (0.28 – 0.65)، ونسب موافقة تراوحت بين (86.20% - 95.00%)، ويعزى ذلك إلى إدراك الخبراء في الجامعات اليمنيَّة لدور وأثر التحديَّات الداخليَّة التي تواجه السلم الاجتماعي، بالإضافة إلى الممارسات التي تشير إلى ذلك في الواقع الاجتماعي في اليمن.

2- عرض النتائج بحسب كل مجال على حدة:

أ- التحديَّات التربويَّة والتعليميَّة:

جدول (5) المتوسطات الحسابيَّة والانحرافات المعياريَّة ونسب الموافقة لاستجابات القيادات (الخبراء المشاركين) في الجامعات اليمنيَّة نحو مجال التحديات التربويَّة والتعليميَّة التي تواجه السلم الاجتماعي

م	التحديَّات	الترتيب حسب المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة الموافقة	درجة مستوى الموافقة
1	غياب الفلسفة والسياسات التربوية والتعليمية المتخصصة.	12	4.47	0.73	89.30%	مرتفعة
2	غياب الأهداف التربوية والتعليمية المتخصصة في ترسيخ السلم.	15	4.40	0.72	88.00%	مرتفعة
3	تدني مستوى المناهج التربوية والتعليمية في معالجة قضايا السلم.	13	4.44	0.62	88.90%	مرتفعة
4	غياب الرؤية والقناعة نحو دور التربية في ترسيخ السلم الاجتماعي.	6	4.62	0.53	92.40%	مرتفعة جدًا
5	الصراع المستمر بين الأحزاب للسيطرة على نظام التعليم وفقًا لتوجهاتها	1	4.87	0.34	97.30%	مرتفعة جدًا
6	غياب البرامج التربوية والتعليمية في تنمية مبدأ الولاء والانتماء.	9	4.56	0.59	91.10%	مرتفعة جدًا
7	غياب البرامج التأهيلية في إعداد أعضاء الهيئة التعليمية وفقًا السلم.	14	4.42	0.58	88.40%	مرتفعة
8	غياب الخطط والبرامج لربط نظام التعليم بالقضايا الاجتماعية.	2	4.69	0.51	93.80%	مرتفعة جدًا
9	غياب البرامج والرؤى في ترسيخ مبدأ تكافؤ الفرص التربوية والتعليمية.	7	4.62	0.49	92.40%	مرتفعة جدًا
10	عدم ترسيخ العدالة في تخطيط وتوفير البنى التحتية التربوية والتعليمية.	8	4.60	0.62	92.00%	مرتفعة جدًا
11	غياب الموارد المالية التي تحتاجها العملية التعليمية.	5	4.62	0.58	92.40%	مرتفعة جدًا
12	غياب مواكبة استخدام وتوظيف تقنيات التكنولوجيا الحديثة.	4	4.62	0.61	92.40%	مرتفعة جدًا
13	عدم ارتباط سياسات القبول باحتياجات الطلب الاجتماعي.	11	4.53	0.69	90.70%	مرتفعة جدًا
14	غياب الأساليب الحديثة في عمليات الاشراف والرقابة والتقويم.	3	4.67	0.52	93.30%	مرتفعة جدًا
15	غياب ربط التعليم بالتنمية الشاملة بكافة المراحل التعليمية.	10	4.56	0.66	91.10%	مرتفعة جدًا
	متوسط إجمالي المجال الأول		4.58	0.29	91.60%	مرتفعة جدًا

يتضَّح من الجدول رقم (5) تفاوت مستوى موافقة القيادات الأكاديمية (الخبراء المشاركين) في الجامعات اليمنيَّة للتحديَّات التربويَّة والتعليميَّة التي تواجه السلم الاجتماعي في اليمن، وذلك وفق مستويين، هما:

المستوى الأول: ارتفاع متوسطات موافقة الخبراء المشاركين للتحديَّات التربويَّة والتعليميَّة التي تواجه السلم الاجتماعي بدرجة مرتفعة جدًا، وذلك في التحديات التي تحمل الأرقام (4، 5، 6، 8، 9، 10، 11، 12، 13، 14، 15) الموضحة في الجدول، وبمتوسط حسابي تراوح بين (4.53 – 4.87)، وبانحراف معياري تراوح بين (0.34 – 0.69) ونسبة موافقة تراوحت بين (90.70% – 97.30%)، ويعزى ذلك إلى ملامسة الخبراء وإدراكهم للآثار السائدة لهذه المؤشرات في تفكك السلم الاجتماعي باعتبار التعليم المرتكز الأساس الذي يساعد على ترسيخ السلم الاجتماعي في اليمن.

المستوى الثاني: ارتفاع متوسطات موافقة الخبراء المشاركين للتحديَّات التربويَّة والتعليميَّة التي تواجه السلم الاجتماعي بدرجة مرتفعة، وذلك في التحديات التي تحمل الأرقام (1، 2، 3، 7) الموضحة في الجدول، وبمتوسط حسابي تراوح بين (4.40 – 4.47)، وبانحراف معياري تراوح بين (0.58 – 0.73)، ونسبة موافقة تراوحت بين (88.00% – 89.30%)، ويعزى ذلك إلى إدراك الخبراء أَنَّ الأهداف والسياسات التربويَّة والتعليميَّة والمناهج السائدة رغم توفرها فَإِنَّهَا لا تزال لم تعالج بوضوح ترسيخ السلم الاجتماعي في اليمن.

ب– التحديَّات الإداريَّة والتنظيميَّة:

جدول (6) المتوسطات الحسابيَّة والانحرافات المعياريَّة ونسب الموافقة لاستجابات القيادات (الخبراء المشاركين) في الجامعات اليمنيَّة نحو مجال التحديَّات الإداريَّة والتنظيميَّة التي تواجه السلم الاجتماعي

م	التحديَّات	الترتيب حسب المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة الموافقة	درجة مستوى الموافقة
1	غياب التوجهات الاستراتيجية والتخطيطية نحو ترسيخ السلم.	13	4.29	0.73	85.80%	مرتفعة
2	غياب الهياكل التنظيمية والإدارية المتخصصة في ترسيخ السلم.	14	4.20	0.79	84.00%	مرتفعة
3	غياب الثقافة التنظيمية في المؤسسات الحكومية والأهلية والمدنية.	7	4.44	0.79	88.80%	مرتفعة
4	تزايد الصراع السياسي بين الأحزاب على قيادة المؤسسات.	2	4.64	0.71	92.80%	مرتفعة جدًا
5	غياب توفر متطلبات السلم الاجتماعي في المؤسسات.	12	4.31	0.73	86.20%	مرتفعة
6	تدني مستوى دور ومسؤوليات ومهام المؤسسات والمنظمات.	9	4.38	0.83	87.60%	مرتفعة
7	عدم ملائمة النظم الادارية والتنظيمية لمتطلبات ترسيخ السلم .	11	4.33	0.80	86.60%	مرتفعة

8	غياب البرامج التدريبية لتنمية معارف ومهارات العاملين.	10	4.38	0.75	87.60%	مرتفعة
9	غياب الخطط والبرامج والآليات الخاصة بتنمية السلم .	5	4.49	0.63	89.80%	مرتفعة
10	تفشي الظواهر السلبية المؤثرة في أداء المؤسسات والمنظمات.	3	4.64	0.57	92.80%	مرتفعة جدًا
11	ترسيخ مبدأ الولاءات والانتماءات الأسرية والقبلية والسياسية في اختيار وتعيين القيادات في المؤسسات الحكومية والأهلية والمدنية.	1	4.67	0.60	93.40%	مرتفعة جدًا
12	غياب الأساليب الإشرافية والرقابية والتقويمية على أداء المؤسسات	6	4.49	0.59	89.80%	مرتفعة
13	ترسيخ المعايير السياسية في اختيار وتعيين القيادات والعاملين.	4	4.60	0.62	92.00%	مرتفعة جدًا
14	ضعف الرؤى والإرادة لدى القيادات نحو ترسيخ أبعاد السلم .	8	4.44	0.55	88.80%	مرتفعة
إجمالي المجال الثاني متوسط			**4.45**	**0.40**	**89.00%**	**مرتفعة**

يتضَّح من الجدول رقم (6) تفاوت مستوى موافقة القيادات الأكاديميَّة (الخبراء المشاركين) في الجامعات اليمنيَّة للتحديَّات الإداريَّة والتنظيميَّة التي تواجه السلم الاجتماعي في اليمن، وذلك وفق مستويين هما:

المستوى الأول: ارتفاع متوسطات موافقة الخبراء المشاركين للتحديَّات الإداريَّة والتنظيميَّة التي تواجه السلم الاجتماعي بدرجة مرتفعة جدًا، وذلك في التحديَّات التي تحمل الأرقام (4، 10، 11، 13) الموضحة في الجدول، وبمتوسط حسابي تراوح بين (4.60 – 4.67)، وبانحراف معياري تراوح بين (0.57 – 0.71) ونسبة موافقة تراوحت بين (92.00% – 93.40%)، ويعزى ذلك إلى إدراك الخبراء أَنَّ هذه المؤشِّرات تُعَدُّ الأبرز في تفكك السلم الاجتماعي؛ كونها تمارس في جميع المؤسسات الإداريَّة الحكوميَّة والأهليَّة بشكل ملموس في الواقع، وأفرزت نتائج سلبيَّة على استقرار المجتمع اليمني وسلامته.

المستوى الثاني: ارتفاع متوسطات موافقة الخبراء المشاركين للتحديَّات الإداريَّة والتنظيميَّة التي تواجه السلم الاجتماعي بدرجة مرتفعة، وذلك في التحديات التي تحمل الأرقام (1، 2، 3، 5، 6، 7، 8، 9، 12، 14) الموضحة في الجدول، وبمتوسط حسابي تراوح بين (4.20 – 4.49)، وبانحراف معياري تراوح بين (0.55 – 0.83)، ونسبة موافقة تراوحت بين (84.00% – 89.80%)، ويعزى ذلك إلى إدراك الخبراء أَنَّ أداء المؤسَّسات الإداريَّة والتنظيميَّة الحكوميَّة والأهليَّة لا تزال تمارس بأساليب غير عادلة وتحقِّق توجُّهات ورغبات الحزب الحاكم؛ وهو ما جعلها بعيدة عن دورها المجتمعي والوطني بشكل واضح وملموس.

جـ– التحديَّات الاقتصاديَّة:

جدول (7) المتوسطات الحسابيَّة والانحرافات المعياريَّة ونسب الموافقة لاستجابات القيادات (الخبراء المشاركين) في الجامعات اليمنيَّة نحو مجال التحديَّات الاقتصاديَّة التي تواجه السلم الاجتماعي

م	التحديات	الترتيب حسب المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة الموافقة	درجة مستوى الموافقة
1	استحواذ معظم القيادات السياسية والقبلية التقليدية النافذة على مصادر الثروة	11	4.36	0.68	87.20%	مرتفعة
2	انهيار الأوضاع الاقتصادية والمعيشية لمعظم أفراد المجتمع	3	4.89	0.32	97.80%	مرتفعة جدًا
3	غياب توفر السياسات الاقتصادية التي تضمن سلامة واستقرار وأمن المجتمع	8	4.67	0.56	93.40%	مرتفعة جدًا
4	ارتفاع معدلات البطالة بشكل كبير بين الشباب في جميع المحافظات.	4	4.87	0.34	97.40%	مرتفعة جدًا
5	تزايد معدلات الفقر بين الأفراد والأسر في جميع المحافظات	5	4.87	0.46	97.40%	مرتفعة جدًا
6	انهيار العملة الوطنية وارتفاع أسعار المتطلبات والاحتياجات الأساسية.	1	4.91	0.36	98.20%	مرتفعة جدًا
7	غياب توفر الخطط والبرامج لعملية توزيع مشاريع التنمية الشاملة بعدالة.	9	4.64	0.57	92.80%	مرتفعة جدًا
8	انخفاض مستوى الدخل الاقتصادي للفرد الشهري والسنوي لمعظم الأفراد.	2	4.91	0.29	98.20%	مرتفعة جدًا
9	استمرار تدهور معدلات الناتج الاقتصادي المحلي والقومي بشكل مستمر.	6	4.82	0.39	96.40%	مرتفعة جدًا
10	غياب السياسات الواضحة لإشراك القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية.	10	4.58	0.66	91.60%	مرتفعة جدًا
11	غياب الخطط الهادفة لاستغلال واستثمار الموارد الطبيعية لتعزيز التنمية.	7	4.76	0.57	95.20%	مرتفعة جدًا
	إجمالي المجال الثالث متوسط		**4.75**	**0.28**	**95.00%**	**مرتفعة جدًا**

يتضَّح من الجدول رقم (7) تفاوت مستوى موافقة القيادات الأكاديميَّة (الخبراء المشاركين) في الجامعات اليمنيَّة للتحديَّات الاقتصاديَّة التي تواجه السلم الاجتماعي في اليمن، وذلك وفق مستويين هما:

المستوى الأول: ارتفاع متوسطات موافقة الخبراء المشاركين للتحديَّات الاقتصاديَّة التي تواجه السلم الاجتماعي بدرجة مرتفعة جدًا، وذلك في التحديَّات التي تحمل الأرقام (2، 3، 4، 5، 6، 7، 8، 9، 10، 11) الموضحة في الجدول، وبمتوسط حسابي تراوح بين (4.58– 4.91)، وبانحراف معياري تراوح بين (0.29 – 0.66) ونسبة موافقة تراوحت بين (91.60% – 98.20%)، ويعزى ذلك إلى إدراك الخبراء أنَّ هناك غيابًا للسياسات الاقتصاديَّة في البلاد واستمرار هيمنة وسيطرة معظم القيادات القبلية على الموارد الاقتصاديَّة التي نتج عنها حرمان شريحة عريضة من المجتمع ووقوعها تحت خط الفقر.

المستوى الثاني: ارتفاع متوسطات موافقة الخبراء المشاركين للتحديَّات الاقتصاديَّة التي تواجه السلم الاجتماعي بدرجة مرتفعة، وذلك في التحدِّي الذي يحمل الرقم (1) الموضح في الجدول، وبمتوسط حسابي (4.36)،

وبانحراف معياري (0.68)، ونسبة موافقة (87.20%)، ويعزى ذلك إلى إدراك الخبراء أَنَّ الثروة والموارد الاقتصاديَّة والطبيعيَّة تسيطر عليها تلك القيادات سواءً في الماضي أو الحاضر.

د- التحديَّات الاجتماعيَّة والبيئية:

جدول (8) المتوسطات الحسابيَّة والانحرافات المعياريَّة ونسب الموافقة لاستجابات القيادات (الخبراء المشاركين) في الجامعات اليمنيَّة نحو مجال التحديَّات الاجتماعيَّة والبيئيَّة التي تواجه السلم الاجتماعي

م	التحديات	الترتيب حسب المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة الموافقة	درجة مستوى الموافقة
1	ترسيخ عملية تقسيم المجتمع إلى طبقات اجتماعية.	11	3.96	0.77	79.20%	متوسطة
2	غياب خطط وبرامج تحقيق العدالة الاجتماعية لجميع السكان.	5	4.56	0.50	91.20%	مرتفعة جدًا
3	عدم تحقيق المساواة في الحقوق والواجبات لجميع أفراد المجتمع.	4	4.60	0.54	92.00%	مرتفعة جدًا
4	استمرار ترسيخ عملية التمايز الطبقي بين الفئات والشرائح.	8	4.11	0.66	82.20%	مرتفعة
5	تنمية ثقافة الولاء والانتماء للقبيلة لدى الأفراد في معظم المحافظات.	9	4.07	0.86	81.40%	مرتفعة
6	ترسيخ الظواهر الاجتماعية السلبية وخاصة الثأر.	10	4.02	0.92	80.40%	مرتفعة
7	غياب السياسات الوطنية للتنمية المجتمعية الشاملة بعموم المحافظات.	3	4.62	0.54	92.40%	مرتفعة جدًا
8	ارتفاع معدلات الأمية بكافة أنواعها بين أفراد المجتمع.	2	4.69	0.56	93.80%	مرتفعة جدًا
9	ترسيخ النظرة الاجتماعية السلبية للمرأة ودورها في التنمية.	7	4.38	0.68	87.60%	مرتفعة
10	ارتفاع معدلات تفشي الأمراض الصحية والبيئية.	6	4.49	0.73	89.80%	مرتفعة
11	انهيار الخدمات الصحية والبيئية في جميع المحافظات.	1	4.71	0.55	94.20%	مرتفعة جدًا
	إجمالي المجال الرابع متوسط		**4.38**	**0.42**	**87.70%**	**مرتفعة**

يتضَّح من الجدول رقم (8) تفاوت مستوى موافقة القيادات الأكاديميَّة (الخبراء المشاركين) في الجامعات اليمنيَّة للتحديَّات الاجتماعيَّة والبيئيَّة التي تواجه السلم الاجتماعي في اليمن، وذلك وفق ثلاثة مستويات، هي:

المستوى الأول: ارتفاع متوسطات موافقة الخبراء المشاركين للتحديَّات الاجتماعيَّة والبيئيَّة التي تواجه السلم الاجتماعي بدرجة مرتفعة جدًا، وذلك في التحديَّات التي تحمل الأرقام (2، 3، 7، 8، 11) الموضحة في الجدول، وبمتوسط حسابي تراوح بين (4.60 – 4.67)، وبانحراف معياري تراوح بين (0.57 – 0.71) ونسبة موافقة تراوحت بين (92.00% – 93.40%)، ويعزى ذلك إلى إدراك الخبراء أَنَّ تلك المؤشِّرات أسهمت بشكل كبير في تفكُّك السلم الاجتماعي بسبب استمرار ترسيخها وغياب الخطط والبرامج الحكومية الهادفة للحد منها.

المستوى الثاني: ارتفاع متوسطات موافقة الخبراء المشاركين للتحديَّات الاجتماعيَّة والبيئيَّة التي تواجه السلم الاجتماعي بدرجة مرتفعة وذلك في التحديات التي تحمل الأرقام (4، 5، 6، 9، 10) الموضحة في الجدول، وبمتوسط حسابي تراوح بين (4.20 – 4.49)، وبانحراف معياري تراوح بين (0.55 – 0.83)، ونسبة موافقة تراوحت بين (84.00% – 89.80%)، ويعزى ذلك إلى إدراك الخبراء إنَّ تلك الممارسات والسلوكيَّات الاجتماعيَّة تُعَدُّ من أبرز العادات الاجتماعيَّة السلبيَّة، بسبب غياب الجهود الوطنيَّة للتوعية والتثقيف لأفراد المجتمع.

المستوى الثالث: ارتفاع متوسطات موافقة الخبراء المشاركين للتحديَّات الاجتماعيَّة والبيئيَّة التي تواجه السلم الاجتماعي بدرجة متوسطة، وذلك في التحدِّي الذي يحمل الرقم (1)، الموضح في الجدول، وبمتوسط حسابي (3.96)، وبانحراف معياري (0.77)، ونسبة موافقة (79.20%)، ويعزى ذلك إلى أنَّ الخبراء يرون أنَّ هذه المؤشِّر لا يمارس في العلن بشكل واضح، بينما يلاحظ الباحث أنَّ هذا المؤشِّر يُعَدُّ من أخطر المؤشِّرات الذي يرسخ بشكل سري بين جميع الأفراد والشرائح والطبقات الاجتماعيَّة.

هـ – التحديَّات العسكريَّة والأمنيَّة:

جدول (9) المتوسطات الحسابيَّة والانحرافات المعياريَّة ونسب الموافقة لاستجابات القيادات (الخبراء المشاركين) في الجامعات اليمنيَّة نحو مجال التحديَّات العسكريَّة والأمنيَّة التي تواجه السلم الاجتماعي

م	التحديات	الترتيب حسب المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة الموافقة	درجة مستوى الموافقة
1	استمرار التدخلات والأطماع العسكرية الخارجية.	1	4.98	0.15	99.60%	مرتفعة جدًا
2	استمرار الصراع العسكري والأمني المسلح في معظم المحافظات.	2	4.84	0.42	96.80%	مرتفعة جدًا
3	غياب المؤسسات العسكرية والأمنية المهنية والمحترفة والمتخصصة.	3	4.73	0.50	94.60%	مرتفعة جدًا
4	ممارسة معظم القيادات العسكرية والأمنية والمتنفذين لأعمال التجارة.	7	4.42	0.66	88.40%	مرتفعة
5	غياب مبدأ الولاء والانتماء الوطني لدى معظم القيادات والأفراد.	4	4.60	0.65	92.00%	مرتفعة جدًا
6	ترسيخ ولاءات معظم القيادات العسكرية والأمنية للقيادات القبلية.	8	4.11	0.80	82.20%	مرتفعة
7	غياب السياسات الواضحة لاختيار وتعيين الأفراد والقيادات العسكرية.	6	4.53	0.63	90.60%	مرتفعة جدًا
8	ترسيخ الجهوية والأسرية في عملية اختيار القيادات العسكرية والأمنية.	5	4.58	0.62	91.60%	مرتفعة جدًا
9	تفشي الظواهر السلبية الأمنية ومنها ظاهرة الارهاب الداخلي والخارجي.	9	4.07	0.96	81.40%	مرتفعة
	إجمالي المجال الخامس متوسط		**4.54**	**0.39**	**90.80%**	**مرتفعة جدًا**

يتضَّح من الجدول رقم (9) تفاوت مستوى موافقة القيادات الأكاديميَّة (الخبراء المشاركين) في الجامعات اليمنيَّة للتحديَّات العسكريَّة والأمنيَّة التي تواجه السلم الاجتماعي في اليمن، وذلك وفق مستويين، هما:

المستوى الأول: ارتفاع متوسطات موافقة الخبراء المشاركين للتحديَّات العسكريَّة والأمنيَّة التي تواجه السلم الاجتماعي بدرجة مرتفعة جدًا، وذلك في التحديَّات التي تحمل الأرقام (1، 2، 3، 5، 7، 8) الموضحة في الجدول، وبمتوسط حسابي تراوح بين (4.53 – 4.98)، وبانحراف معياري تراوح بين (0.15 – 0.65) ونسبة موافقة تراوحت بين (90.60% – 99.60%)، ويعزى ذلك إلى إدراك الخبراء أَنَّ المؤسَّسات العسكريَّة والأمنيَّة لا تزال غير مستقلة لتقوم بدورها الوطني بسبب ترسيخ الولاءات الأسريَّة والجهويَّة لرموز النظم الحاكمة والشخصيَّات النافذة في اليمن؛ فنتج عن تفكُّكها تفكُّك النسيج الاجتماعي.

المستوى الثاني: ارتفاع متوسطات موافقة الخبراء المشاركين للتحديَّات العسكريَّة والأمنيَّة التي تواجه السلم الاجتماعي بدرجة مرتفعة، وذلك في التحديَّات التي تحمل الأرقام (4، 6، 9) الموضحة في الجدول، وبمتوسط حسابي تراوح بين (4.07 – 4.42)، وبانحراف معياري تراوح بين (0.66 – 0.96)، ونسبة موافقة تراوحت بين (81.40% – 88.40%)، ويعزى ذلك إلى إدراك الخبراء أَنَّ هذه المؤشِّرات لا تزال تمارس بشكل مستمر في المؤسَّسات العسكريَّة والأمنيَّة بسبب السياسات المتعمدة من رموز النظم الحاكمة المتعاقبة في اليمن.

و– التحديَّات المعرفيَّة والثقافيَّة والإعلاميَّة:

جدول (10) المتوسطات الحسابيَّة والانحرافات المعياريَّة ونسب الموافقة لاستجابات القيادات (الخبراء المشاركين) في الجامعات اليمنيَّة نحو مجال التحديَّات المعرفيَّة والثقافيَّة والإعلاميَّة التي تواجه السلم الاجتماعي

م	التحديات	الترتيب حسب المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة الموافقة	درجة مستوى الموافقة
1	غياب السياسات الوطنية لمواكبة التطورات المعرفية الحديثة.	2	4.53	0.89	90.60%	مرتفعة جدًا
2	ترسيخ الثقافة التقليدية لدى أفراد المجتمع.	4	4.44	0.76	88.80%	مرتفعة
3	تنمية الثقافة السلبية المؤثرة في سلامة واستقرار المجتمع.	7	4.38	0.91	87.60%	مرتفعة
4	ترسيخ العادات والتقاليد السلبية لدى أفراد المجتمع.	8	4.31	0.76	86.20%	مرتفعة
5	تزايد عملية ترسيخ ثقافة العنف والكراهية والأسرية.	6	4.40	0.78	88.00%	مرتفعة
6	غياب ثقافة الحوار والتسامح وقبول الرأي والرأي الأخر.	1	4.58	0.84	91.60%	مرتفعة جدًا
7	غياب السياسات الاعلامية الوطنية للتوعية بأهمية المعرفة والثقافة السلمية، وغرس قيم الأخوة والمحبة والولاء بين الأفراد.	9	4.29	0.94	85.80%	مرتفعة
8	غياب توفر الوسائل الاعلامية الوطنية التي ترسخ ثقافة وقيم السلم	3	4.51	0.73	90.20%	مرتفعة جدًا

م	التحديات	الترتيب حسب المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة الموافقة	درجة مستوى الموافقة
9	غياب الرؤى الوطنية لتنمية ثقافة التعايش السلمي.	5	4.44	0.89	88.80%	مرتفعة
إجمالي المجال السادس متوسط			**4.43**	**0.65**	**88.60%**	**مرتفعة**

يتضَّح من الجدول رقم (10) تفاوت مستوى موافقة القيادات الأكاديميَّة (الخبراء المشاركين) في الجامعات اليمنيَّة للتحديَّات المعرفيَّة والثقافيَّة والإعلاميَّة التي تواجه السلم الاجتماعي في اليمن، وذلك وفق مستويين، هما:

المستوى الأول: ارتفاع متوسطات موافقة الخبراء المشاركين للتحديَّات المعرفيَّة والثقافيَّة والإعلاميَّة التي تواجه السلم الاجتماعي بدرجة مرتفعة جدًا، وذلك في التحديَّات التي تحمل الأرقام (1، 6، 8) الموضحة في الجدول، وبمتوسط حسابي تراوح بين (4.51 – 4.58)، وبانحراف معياري تراوح بين (0.73 – 0.89) ونسبة موافقة تراوحت بين (90.20% – 91.60%)، ويعزى ذلك إلى إدراك الخبراء أَنَّ هذه المؤشِّرات لا تزال غائبة في المجتمع؛ فنتج عنها ترسيخ هذه الممارسات من كافة المؤسَّسات الإعلاميَّة نتيجة بعدها عن الاستقلاليَّة والمهنيَّة.

المستوى الثاني: ارتفاع متوسطات موافقة الخبراء المشاركين للتحديَّات المعرفيَّة والثقافيَّة والإعلاميَّة التي تواجه السلم الاجتماعي بدرجة مرتفعة، وذلك في التحديَّات التي تحمل الأرقام (2، 3، 4، 5، 7، 9) الموضحة في الجدول، وبمتوسط حسابي تراوح بين (4.29 – 4.44)، وبانحراف معياري تراوح بين (0.76 – 0.94)، ونسبة موافقة تراوحت بين (85.80% – 88.80%)، ويعزى ذلك إلى إدراك الخبراء أَنَّ معظم المؤسَّسات الإعلاميَّة والثقافيَّة لم تقم بدورها الوطني المأمول منها، وإنما تتلقى السياسات والتوجيهات وبشكل مستمر من قبل النظم الحاكمة، أو ولاء بعض هذه المؤسسات للخارج؛ الأمر الذي أدَّى إلى تزايد الفرقة والخلافات بين معظم أفراد المجتمع اليمني.

ز– التحديات الدينية والفكرية:

جدول (11) المتوسطات الحسابيَّة والانحرافات المعيارية ونسب الموافقة لاستجابات القيادات (الخبراء المشاركين) في الجامعات اليمنيَّة نحو مجال التحديَّات الدينيَّة والفكرية التي تواجه السلم الاجتماعي

م	التحديات	الترتيب حسب المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة الموافقة	درجة مستوى الموافقة
1	ترسيخ المذهبية الدينية والفكرية بين أفراد المجتمع.	4	4.42	0.72	88.40%	مرتفعة
2	غياب الخطط والبرامج الوطنية لتنمية وتعزيز القيم الدينية والفكرية الوسطية.	1	4.69	0.56	93.80%	مرتفعة جدًا
3	تزايد انتشار التيارات الدينية والفكرية المؤمنة بثقافة العنف والكراهية والتكفير.	6	4.13	0.92	82.60%	مرتفعة
4	غياب دور ومسؤوليات المؤسسات الدينية والفكرية في ترسيخ قيم السلم.	5	4.42	0.69	88.40%	مرتفعة
5	تنمية التطرف الديني والفكري بين أفراد المجتمع من قبل المنظمات والجمعيات.	7	4.00	1.00	80.00%	مرتفعة
6	غياب السياسات الدينية والفكرية التي تخدم أمن وسلامة واستقرار المجتمع.	3	4.44	0.73	88.80%	مرتفعة
7	غياب الآليات التي تجرم الانتماء والولاء الديني والفكري للتيارات المتطرفة.	2	4.64	0.57	92.80%	مرتفعة جدًا
8	تفشي الارهاب الديني والفكري بين أغلب الفئات والشرائح المجتمعية.	8	3.73	1.25	74.60%	متوسطة
إجمالي المجال السابع متوسط			**4.31**	**0.53**	**86.20%**	**مرتفعة**

يتضح من الجدول رقم (11) تفاوت مستوى موافقة القيادات الأكاديميَّة (الخبراء المشاركين) في الجامعات اليمنيَّة للتحديَّات الدينيَّة والفكريَّة التي تواجه السلم الاجتماعي في اليمن، وذلك وفق ثلاثة مستويات، هي:

المستوى الأول: ارتفاع متوسطات موافقة الخبراء المشاركين للتحديَّات الدينيَّة والفكريَّة التي تواجه السلم الاجتماعي بدرجة مرتفعة جدًا، وذلك في التحديَّات التي تحمل الأرقام (2، 7) الموضحة في الجدول، وبمتوسط حسابي تراوح بين (4.64 – 4.69)، وبانحراف معياري تراوح بين (0.56 – 0.57) ونسبة موافقة تراوحت بين (92.80% – 93.80%)، ويعزى ذلك إلى إدراك الخبراء أَنَّ هذه الخطط والبرامج لا تزال غائبة من قبل الحكومة ومنظَّمات المجتمع المدني.

المستوى الثاني: ارتفاع متوسطات موافقة الخبراء المشاركين للتحديَّات الدينيَّة والفكريَّة التي تواجه السلم الاجتماعي بدرجة مرتفعة، وذلك في التحديات التي تحمل الأرقام (1، 3، 4، 5، 6) الموضحة في الجدول، وبمتوسط حسابي تراوح بين (4.00 – 4.44)، وبانحراف معياري تراوح بين (0.69 – 1.00)، ونسبة موافقة تراوحت بين (80.00% – 88.80%)، ويعزى ذلك إلى إدراك الخبراء أَنَّ جميع هذه المؤسَّسات الدينيَّة والفكريَّة ليس لديها رؤية نحو ترسيخ السلم والأمن في المجتمع، ولا تزال تخدم اتجاهات ومصالح النخب السياسيَّة الدينيَّة المحليَّة والخارجيَّة.

المستوى الثالث: ارتفاع متوسطات موافقة الخبراء المشاركين للتحديَّات الدينيَّة والفكريَّة التي تواجه السلم الاجتماعي بدرجة متوسطة، وذلك في التحدِّي الذي يحمل الرقم (8) الموضح في الجدول، وبمتوسط حسابي (3.73)، وبانحراف معياري (1.25)، ونسبة موافقة (74.60%)، ويعزى ذلك إلى رؤية الخبراء أَنَّ هذه الظاهرة ليس لها علاقة بالجانب الديني إنَّما هي لتحقيق مصالح الدول الإقليميَّة والأجنبيَّة التي نتج عنها تزايد التفكُّك الاجتماعي.

ح- التحديَّات السياسيَّة والتشريعيَّة والقضائيَّة:

جدول (12) المتوسطات الحسابيَّة والانحرافات المعيارية ونسب الموافقة لاستجابات القيادات (الخبراء المشاركين) في الجامعات اليمنيَّة نحو مجال التحديَّات السياسيَّة والتشريعيَّة والقضائيَّة التي تواجه السلم الاجتماعي

م	التحديات	الترتيب حسب المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة الموافقة	درجة مستوى الموافقة
1	غياب التشريعات القانونية الضامنة لترسيخ السلم المجتمعي.	9	4.44	0.94	88.80%	مرتفعة
2	استمرار الانقسام السياسي بين الأحزاب السياسية والأفراد المنتمين لها.	3	4.76	0.53	95.20%	مرتفعة جدًا
3	عدم القناعة والوعي لدى معظم الأحزاب السياسية بترسيخ السلم .	6	4.58	0.50	91.60%	مرتفعة جدًا
4	غياب الرؤى والتوجهات والأدوار للأحزاب السياسية في ترسيخ السلم.	5	4.62	0.58	92.40%	مرتفعة جدًا
5	غياب الممارسة الحقيقية للديمقراطية داخل الأحزاب.	2	4.80	0.46	96.00%	مرتفعة جدًا
6	عدم تفعيل القوانين النافذة في معاقبة القيادات والأحزاب العميلة.	1	4.89	0.32	97.80%	مرتفعة جدًا
7	السلطة القضائية غير مستقلة في ممارسة دورها ومهامها.	8	4.47	0.66	89.40%	مرتفعة
8	ضعف دور السلطة القضائية في الحد من الظواهر السلبية المؤثرة في السلم	4	4.73	0.62	94.60%	مرتفعة جدًا
9	ترسيخ ولاءات السلطة القضائية للنظام السياسي الحاكم.	7	4.58	0.69	91.60%	مرتفعة جدًا
	إجمالي المجال الثامن متوسط		**4.65**	**0.34**	**93.00%**	**مرتفعة جدًا**

يتضح من الجدول رقم (12) تفاوت مستوى موافقة القيادات الأكاديميَّة (الخبراء المشاركين) في الجامعات اليمنيَّة للتحديَّات السياسيَّة والتشريعيَّة والقضائيَّة التي تواجه السلم الاجتماعي وانحراف، وذلك وفق مستويين، هما:

المستوى الأول: ارتفاع متوسطات موافقة الخبراء المشاركين للتحديَّات السياسيَّة والتشريعيَّة والقضائيَّة التي تواجه السلم الاجتماعي بدرجة مرتفعة جدًا، وذلك في التحديَّات التي تحمل الأرقام 2، 3، 4، 5، 6، 8، 9) الموضحة في الجدول، وبمتوسط حسابي تراوح بين (4.58 – 4.89)، وبانحراف معياري تراوح بين (0.32 –

0.69) ونسبة موافقة تراوحت بين (91.60% – 97.80%)، ويعزى ذلك إلى إدراك الخبراء أَنَّ هذه المؤشِّرات لا تزال تمارس بوضوح في الواقع وَأَنَّ السياسات والتشريعات تصمم لتخدم سياسات واتجاهات ومصالح ورغبات النظم السياسيَّة فقط.

المستوى الثاني: ارتفاع متوسطات موافقة الخبراء المشاركين للتحديَّات السياسيَّة والتشريعيَّة والقضائيَّة التي تواجه السلم الاجتماعي بدرجة مرتفعة، وذلك في التحديَّات التي تحمل الأرقام (1، 7) الموضحة في الجدول، وبمتوسط حسابي تراوح بين (4.44 – 4.47)، وبانحراف معياري تراوح بين (0.66 – 0.94)، ونسبة موافقة تراوحت بين (88.80% – 89.40%)، ويعزى ذلك إلى إدراك الخبراء أَنَّ التشريعات القانونيَّة والقضائيَّة ترتبط بمؤسَّسات تحقيق مصالح رموز النظام السياسي، وَمِنْ ثَمَّ يتم تصميمها لتحقيق ذلك.

الاستنتاجات: بناءً على النتائج التي توصَّل إليها البحث يستنتج الباحث ما يأتي:

– أَنَّ الممارسات والسلوكيَّات السائدة في المجتمع اليمني المتمثِّلة في التطرُّف الفكري والديني تُعَدُّ من التحديَّات التي تمَّ ترسيخها بين معظم أفراد المجتمع، وَأَنَّ استمرار ذلك ينعكس في تزايد التفكُّك في النسيج الاجتماعي اليمني.

– أَنَّ ارتفاع موافقة الخبراء المشاركين القيادات (الخبراء المشاركين) في الجامعات اليمنيَّة يشير إلى حدَّة تأثير التحديَّات الداخليَّة التي أسهمت في تفسخ وتفكُّك السلم الاجتماعي في اليمن.

– أَنَّ استمرار تدهور الأوضاع الأمنيَّة والاقتصاديَّة ومؤسَّساتها المختلفة تنعكس سلبًا على ترسيخ السلم الاجتماعي بين الأفراد والطبقات الاجتماعيَّة.

التوصيات: بناءً على النتائج والاستنتاجات يوصي الباحث بضرورة قيام المؤسَّسات الحكوميَّة المجتمعيَّة والأهليَّة بإعداد الخطط والبرامج المشتركة الهادفة إلى:

– وضع ميثاق شرف بين النخب السياسيَّة المتصارعة لضمان نبذ العنف والنزاع وتغليب المصلحة الوطنيَّة وترسيخ السلم الاجتماعي بين كافَّة الأفراد والشرائح والطبقات الاجتماعيَّة، ووضع أسس للحكم الرشيد.

– إنشاء هيئة وطنيَّة متخصِّصة وذات استقلاليَّة من الناحية الماديَّة والإداريَّة وموظفين متخصِّصين في مجال التنمية، يقتصر دورهم على التخطيط والمتابعة لعمليَّة التنمية في الدولة، وعرض تقاريرهم بشكل دوري على السلطة التشريعيَّة لمناقشة أهم الإنجازات والمعوِّقات واقتراح الحلول.

– إصلاح منظَّمات المجتمع المدني لتسهم في توطيد المصلحة الوطنيَّة، والابتعاد عن تنفيذ الأجندة الخارجيَّة، والاعتماد على تطوير الموارد الذاتيَّة، وكذلك الابتعاد عن الدعم الخارجي المسيس لتساعد الحكومة في مكافحة الفساد.

– يجب على المنظمات القيام بالمزيد من التعديلات والإصلاحات في القوانين للإسهام بمشاركة أوسع للمعارضة في النظام السياسي اليمني.

المقترحات: في ضوء النتائج والاستنتاجات والتوصيات يقترح الباحث ضرورة القيام بإجراء الدراسات والبحوث المكملة للبحث، ومنها:

– إجراء دراسة علميَّة تهدف إلى وضع استراتيجيَّة مقترحة لمعالجة التحديَّات التي تواجه السلم الاجتماعي باليمن في ضوء نتائج البحث.

– إجراء دراسة علميَّة تهدف إلى وضع تصور لدور الجامعات اليمنيَّة في معالجة التحديَّات الداخليَّة التي تواجه السلم الاجتماعي في اليمن.

– إجراء دراسة علمية تهدف إلى تشخيص التحديَّات الخارجية التي تواجه السلم الاجتماعي في اليمن.

الهوامش والتعليقات:

1- الششنية، منى نمر أنيس، مدى إدراك الشباب الجامعي لمفهوم وأهمية السلم الاجتماعي، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد (8)، غزة، فلسطين، ص 53.

2- البديوي، خالد محمد، الحوار وبناء السلم الاجتماعي، ط (1)، مركز الملك عبد العزيز بن سعود، رسائل في الحوار، الرياض، السعودية، 2011، ص12.

3- الجاسم، عبد العزيز خضر، دور الجامعة في بناء القيم وسلوكيات الطلبة للحفاظ على السلم والأمن المجتمعي، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإنسانية، كلية التربية، جامعة الأنبار، العراق، 2018، ص 301.

4- السراجي، محمود أحمد، دور الجامعات في ترسيخ السلم الاجتماعي بالجمهورية اليمنية، مجلة جامعة الجزيرة، إب، اليمن، 2021، ص 19.

5- كليب، مهيوب غالب، المسار التاريخي للوحدة اليمنية والتحديات التي رافقت قيامها (الوحدة من الحلم إلى الواقع، ورقة مقدمة إلى الندوة العلمية حول الوحدة اليمنية والألفية الثالثة المنعقدة في جامعة إب خلال الفترة 13 – 15 مايو، اليمن، 2007، ص 195.

6- Elhusseini, F .(2014)> Post Arab Spring Thoughts: The Middle East between External and Internal Mechanisms (Political Economic & Social Forces). Hemispheres, 29(2): 5-28.

7- العكلوك، وردان، السلم الاجتماعي وسبل تعزيزه، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط (1)، عمان، 2012، ص 102.

8- الغروري، محمد، السلام في القران والحديث، دار الأضواء للنشر والتوزيع، ط (1)، 1411هـ، ص 18.

9- السلاطين، علي، القيادة الأكاديمية في مؤسسات التعليم العالي، ط (1)، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص5

10- Oselly, K., Social Laddering confrontation of Organize Violence Journal of Social Sciences. Vol.(18),No.(3), 2015, 423.

11- الششنية، منى نمر أنيس، مرجع سابق، ص9.

12- همداني، حامد أشرف، السلم الاجتماعي- ضرورته ومبادئه في ضوء الشريعة الإسلامية، كلية اللغات، جامعة بنجاب، 2016، ص 34.

13- الطائفي، علي، مؤتمرات الحوار والتعايش-مفاهيم عامة. شبكة النبأ المعلوماتية: 17/10/2020 .www.alnabaa.org

14- العادلي، حسين درويش، المواطنة والتعايش، مركز وطن للدراسات، العدد (8)، مجلد(2)، بغداد، العراق، 2009، ص 5.

15- عبد الستار، خالد عبد الإله، الأسس الفكرية لثقافة التعايش السلمي في المجتمعات، مجلة التراث العلمي العربي، العدد (2-3)، العراق، 2016، ص 325.

16- مركز هردو، دعوة إلى السلام: عن ثقافة السلام واللاعنف والتسامح ومفاهيم أخرى، مركز هردو لدعم التعبير الرقمي، القاهرة، مصر، 2017، ص11.

17- أبو دقن، عمر عباس، التنمية الاجتماعية لتعزيز السلام الاجتماعي والتعايش السلمي – دراسة حالة ولاية القضارف، أطروحة دكتوراه، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2016، ص 118.

18- التويجري، عبد العزيز، الحوار من أجل التعايش، دار الشروق، القاهرة، مصر، 1998، ص 76.

19- هارون، سعدي، بناء السلام في إفريقيا عن طريق المنظمات الدولية الحكومية، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر (1)، الجزائر، 2011، ص17-18.

20- بغدادي، عبد السلام، السلم الوطني (المدني): دراسة اجتماعية – سياسية، سلسلة كتب ثقافية شهرية، العدد (3)، بيت الحكمة، بغداد، العراق، 2012، ص37.

21- عمران، عمر جمعة، بناء السلام في مجتمعات النزاع (دراسة في التجاوب المحلي وإعادة التأهيل المجتمعي)، بغداد، العراق، 2012، ص129.

22- تيتي، حنان، دور وسائل الإعلام في تفعيل قيم المواطنة لدى الرأي العام- حالة الثورات وقيم الانتماء لدى الشعوب العربية، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014، ص 22.

23- عمران، عمر جمعة، مرجع سابق، ص 138.

24- خضير، منير هاشم، الطائفية السياسية وأثرها في السلم المجتمعي، مجلة البحوث والدراسات الإسلامية، العدد (52)، السعودية، 2015، ص 462.

25- معارز، عباس أمير، السلم المجتمعي بين الوحدة والتعدد-النص القرآني مدخلًا، مجلة مركز بابل للدراسات الإسلامية، العدد (3)، العراق، 2017، ص 15.

26- عمران، مر جمعة، مرجع سابق، ص159.

27- دوملي، خضير، كتابات في بناء السلام والتعايش، مطبعة خاني، دهوك، العراق، 2014، ص54.

28- جميل، حسين، حقوق الإنسان في الوطن العربي، سلسلة الثقافة القومية، ط (2)، مركز دراسات البحوث العربية، العدد (1)، بيروت، لبنان، 2001، ص79.

29- المركز الدولي للعدالة الانتقالية.(2003-2004). التقرير السنوي. www.ier.ma/IMG/pdf/ICTJ.ERO4.Ara. pdf 29/9/2020

30- عمران، عمر جمعة، مرجع سابق، ص160-161.

31- عباس، خالد صالح، مفهوم التنمية وارتباطه بحقوق الإنسان، مجلة العلوم الإنسانية، العدد (2)، المجلد(21)، جامعة بابل، العراق، 2013، ص325.

32- بغدادي، عبد السلام، مرجع سابق، 43.

33- رشيد، جوى بيار محمد، رؤية دينية للتسامح والدين. مركز دراسات السلام وحل النزاعات، جامعة دهوك، العراق، 2012، ص121.

34- عبد الستار، خالد عبد الإله، مرجع سابق، ص333-334.

35- مركز هردو، مرجع سابق، ص13-14.

36- فرج الله، سمعان بطرس، الرؤية الكويتية لأمن الخليج في: أمن الخليج العربي: دراسة في الإدراك والسياسات، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، مصر، 1994، ص8.

37- محافظة، علي؛ وآخرون، التربية الوطنية، دار جرير للنشر والتوزيع، ط (1)، عمان، الأردن، 2006، ص240-241.

38- محمد، إبراهيم عبد القادر، التحديات الداخلية والخارجية المؤثرة على الأمن الوطني الأردني في الفترة (1999 – 2013): دراسة تحليلية، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2013، ص57-58.

39- العناقرة، محمد محمود؛ والبواعنة، لؤي إبراهيم ، التربية الوطنية، المركز القومي للنشر، ط (1)، إربد، الأردن، 2007، ص197.

40- العايد، حسن عبد الله؛ والعويمر، وليد عبد الهادي، التربية الوطنية، دار زيد الكيلاني للنشر والتوزيع، ط (1)،معان، الأردن، 2009، ص250.

41- محمد، إبراهيم عبد القادر، مرجع سابق، ص61-62.

42- مركز الدراسات الاستراتيجية، أداء الاقتصاد الأردني في ظل الربيع العربي، أوراق بحثية، الجامعة الأردنية، 2012، ص32.

43- العضايلة، عادل محمد، الصراع على المياه في الشرق الأوسط: الحرب والسلام، دار الشروق للطباعة والنشر، ط (1)، عمان، الأردن، 2005، ص65.

44- محمد، إبراهيم عبد القادر، مرجع سابق، ص79.

45- محافظة، علي؛ وآخرون، مرجع سابق، ص213-214.

46- عمران، عمر جمعة، مرجع سابق، ص195.
47- محمود، أحمد إبراهيم، الحروب الأهلية في أفريقيا، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، مصر، 2001، ص25.
48- قرياقوز، داؤود، التعايش السلمي ودوره في بناء المجتمع، مركز النهرين للدراسات والبحوث، العراق، 2015، ص8.
49- حافظ، عدنان، العقلانية والديمقراطية، مجلة المستقبل العربي، العدد (245)، مركز دراسات الوحدة العربية، 2000، ص131.
50- غريفتش، مارتن؛ وأوكالاهان، تيري، المفاهيم الاساسية في العلاقات الدولية، ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، عمان، الأردن، 2008، ص 105.
51- محمد، عبد الرزاق، الإعلام العربي (ضغوطات الحاضر وتحديات المستقبل)، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2011، ص107.
52- عبد الوهاب، أحمد عبد الكريم؛ وعبد المجيد، إياد طارق، دور الجامعة في نشر وترسيخ السلم الداخلي والمجتمعي لدى الطلاب والشباب، مجلة كلية العلوم السياسية، بغداد، العراق، 2018، ص14.
53- الربابعة، فاطمة علي، دور محلل السياسات العامة في المنظمات العامة: دراسة تقييمية تطبيقية في وزارات: التربية والتعليم، الصحة، والتنمية الاجتماعية. المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، مجلد (16)، العدد (1)، الجامعة الأردنية، 2005.
54- محمد، إبراهيم عبد القادر، مرجع سابق.
55- حسين، رامي؛ وبن جميل، أشرف، المخاطر والتحديات التي تواجه الأمن الاجتماعي في ماليزيا وسبل مواجهتها من منظور التربية الإسلامية، مجلة جامعة النجاح للأبحاث، المجلد 30 (7)، الأكاديمية الإسلامية، جامعة مالايا، ماليزيا، 2015 .
56- جبار، فاطمة عطا، معوقات تحقيق السلم المجتمعي في العراق بعد عام 2018م، مجلة العلوم السياسية. العدد (59) 2020م، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، العراق، 2020.
57- حكمت، منى حمدي، محبطات التعايش المذهبي وآليات تفعيل العيش السلمي المشترك: العراق أنموذجًا، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد العراق، 2019.
58- Flynt, Red, grizzled and blue: National security approach to national security policy to counter sudden threats that target critical infrastructure, 1995.
59- Weber, Steven, "Performing the national security state: Civil military relations as cause of international conflict", Thesis (Ph.D.) University of California, Berkeley, 1998.